سياسات الإدارات الأميركية حيال الملف النووي الإيراني في العقدين المنصرمين (2000 - 2020م)

د. سـلطان منـير الحارثـي

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
المملكة العربية السعودية

المستخلص:

تعاملت إدارة بوش الابن مع الملف النووي الإيراني من خلال المنهج الواقعي التقليدي في العلاقات الدولية بالتشديد على المقاربة الأمنية وتعظيم مصالح الدولة من كل النواحي لا سيما الاستراتيجية منها، في حين أن إدارة أوباما تبنت المنهج الليبرالي النفعي عبر الدبلوماسية متعددة-الأطراف التي تعطي دوراً للمنظمات الدولية وللاعبين آخرين (روسيا وأوروبا الغربية) بحثاً عن منافع سياسية واقتصادية وصولاً الى التوقيع على اتفاق فيينا النووي في العام 2015.أما إدارة ترامب فأعادت الأمور الى المربع الأول عبر الانسحاب من هذا الاتفاق واستخدام مقاربة القوة ليس العسكرية بالضرورة ولكن قوة الحصار الاقتصادي وبالتحالفات مع التهديد باللجوء الى القوة العسكرية. ركز ترامب على سياسة «العصا والجزرة» التي تقع في قلب مفهومه ل»فن الصفقة» الذي يمتهنه الرجل القادم من عالم الأعمال والصفقات .استخدم السلاح الاقتصادي لمنع ايران من الحصول على السلاح النووي في سعيه لابرام صفقة معها. من جهته أوباما مارس قطيعة كاملة مع سياسات سلفه بوش، كذلك فعل ترامب الذي قطع تماماً مع سياسات سلفه أوباما، وبالتالي فالسؤال أو **المشكلة البحثية**: طالما أن مصالح الدول العظمى الأمنية والسياسية والاقتصادية وغيرها تتسم بثبات معين فلماذا هذا الاختلاف الجذري في ممارسة الوسائل المؤدية الى تحقيق هذه المصالح؟ يهدف هذا البحث الى رصد العلاقة الأميركية-الإيرانية من خلال الملف النووي تحديداً خلال العشرين سنة المنصرمة حيث حكمت واشنطن ادارتان جمهورية وديمقراطية، مع الإضاءة على الاختلاف الجذري في تناول هذا الملف وأسبابه وظروفه الموضوعية والذاتية، وذلك من خلال المنهجين الواقعي والليبرالي في العلاقات الدولية مع التشديد على النظرية الأمنية التي حكمت هذا الملف.وتكمن أهمية البحث في تناوله بالتحليل العلمي الموضوعي للسياسات الخارجية الأميركية المختلفة بين الإدارات الديمقراطية والجمهورية لمسألة أساسية في العلاقات الدولية، الأمر الذي يقدم إضافة وفائدة للمهتمين ولأصحاب القرار على حد سواء.

الكلمات المفتاحية : الملف النووي الإيراني، الاتفاق النووي ، المنهج الواقعي ،المنهج الليبرالي ،النظرية الأمنية .

Abstract:

The Bush administration dealt with the Iranian nuclear file through the traditional realistic approach in international relations by emphasizing the security approach and maximizing the interests of the state in all respects، especially strategic ones، while the Obama administration adopted the liberal، utilitarian approach through multilateral diplomacy that gives a role to international organizations and for other players (Russia and Western Europe) in search of political and economic benefits، leading to the signing of the Vienna nuclear agreement in 2015. As for the Trump administration، it returned matters to square one by withdrawing from this agreement and using the approach of force، not necessarily military، but the strength of the economic blockade and alliances with the threat of asylum to military force. Trump focused on the "carrot and stick" policy that lies at the heart of his concept of the "art of the deal"، which the man from the world of business and deals practice. He used economic weapons to prevent Iran from acquiring nuclear weapons in his quest to conclude a deal with it. For his part، Obama made a complete break with the policies of his predecessor Bush، as did Trump، who completely broke with the policies of his predecessor Obama، and therefore the question or research problem: As long as the security، political، economic and other interests of the great powers are characterized by a certain stability، why this radical difference in the practice of means leading to achieving These interests? This research aims to monitor the US-Iranian relationship through the nuclear file specifically during the past twenty years، when Washington ruled two republican and democratic administrations، highlighting the radical difference in dealing with this file and its objective and subjective causes and conditions، through the realistic and liberal approaches in international relations with emphasis On the security theory that governed this file. The importance of the research lies in its objective scientific analysis of

the various American foreign policies between the Democratic and Republican administrations for a fundamental issue in international relations، which provides an addition and benefit to those interested and decision-makers alike.

Keywords: the Iranian nuclear file، the nuclear agreement، the realistic approach، the liberal approach، the security theory.

مقدمة:

في العام 1967 تم التوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي والتي تعترف عملياً بوجود خمس قوى نووية في العالم،هي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، وتفرض على الدول الموقعة التي لم تجر أي اختبار نووي قبل هذا التاريخ أن تبقى غير نووية من الناحية العسكرية وأن تخضع برامجها النووية السلمية لرقابة وتعاون الوكالة الدولية للطاقة النووية. لكن دولاً غير موقعة على هذه المعاهدة تمكنت من صناعة السلاح النووي (إسرائيل والهند وباكستان وكوريا الشمالية)،الأمر الذي يهدد بانتشار هذا السلاح.

في العام 2002 انتشرت تسريبات عن وجود برنامج نووي إيراني سري، الأمر الذي ساهم في تعقيد علاقات معقدة في الأصل مع الولايات المتحدة في عهد الرئيس الجمهوري بوش الابن الذي كان يخوض ما سماه بالحرب العالمية على الإرهاب رداً على تفجيرات 11 سبتمبر/أيلول 2001 ويستعد لغزو العراق بعد أفغانستان بذريعة حيازة العراق على أسلحة الدمار الشامل.

من جهتها ايران أعلنت بأنها بصدد برنامج نووي للأغراض السلمية وليس العسكرية بدليل توقيعها على معاهدة منع الانتشار التي تسمح لوكالة الطاقة النووية بالرقابة على البرنامج والقيام بالتفتيشات التي تنص عليها المعاهدة،وبأن محاولة منعها من هذا الحق هو تدخل غير مشروع في شؤونها الداخلية يتنافى مع قواعد القانون الدولي. ومن جهة الولايات المتحدة بات منع ايران من الاستحواذ على السلاح النووي أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الخارجية للإدارات المتعاقبة الجمهورية منها والديمقراطية.

لكن رغم وحدة الهدف لم تتعامل الإدارات المذكورة بنفس الطريقة لتحقيقه.ادارة بوش الابن عمدت الى وسيلة الضغط والتهديد باستخدام القوة في حين عمدت إدارة أوباما الى الدبلوماسية متعددة الأطراف وسياسة «الجزرة». أما إدارة ترامب فذهبت بعيداً في سياسة العصا والتهديدات والعقوبات والضغوط[1].

مشكلة البحث:

بناء على ما تقدم تطرح إشكالية البحث السؤال الأساسي التالي: أين تكمن الاستمرارية وأين تقع القطيعة في سياسات الإدارات الأميركية حيال الملف النووي الإيراني في العشرين سنة المنصرمة؟ وكيف؟ ولماذا؟

وعن هذا التساؤل تتفرع أسئلة فرعية هي:

- ماهي عقيدة إدارة بوش النووية و أدراكها للخطر النووي الإيراني وكيف تعاملت معه
- ما هي عقيدة أوباما النووية وتصورها للتهديد النووي الإيراني وكيف تعاملت معه
- ما هي عقيدة إدارة ترامب النووية و أدراكها لهذا التهديد وكيف تعاملت معه هي الأخرى

- هل أن صعود ايران الإقليمي هو الذي دفع الإدارات المتعاقبة للتفاوض معها اما مباشرة واما غير مباشرة عن طريق الوسطاء والحلفاء؟

الأهمية العلمية للبحث :

من المؤكد أنه سال حبر كثير في تحليل السياسات الخارجية الأميركية وتحديداً حيال الملف النووي الأميركي،لكن هذا البحث يريد تقديم إضافة عبر المقارنة بين إدارات أميركية ثلاث ليبحث عن نقاط الالتقاء والاختلاف في ما بينها وأسباب ذلك بالاعتماد على منهجية علمية صارمة تعتمد أسلوب البحث الأكاديمي الموضوعي.

الأهميةالعملية للبحث:

مما لا شك فيه أن دول الخليج العربية والدول العربية على وجه التعميم معنية مباشرة بأمنها ومصالحها الاقتصادية والسياسية وغيرها بالملف النووي الإيراني. كما هي معنية بالعلاقات مع القوى العظمى لاسيما الولايات المتحدة ،وبالتالي فمن المهم أن نضع أمام صاحب القرار السياسي مادة تساعده على فهم دوافع وميكانيزمات السلوك الأميركي حيال أحد أهم الملفات في العلاقات الدولية المعاصرة.

أهداف البحث :

يسعى البحث الى تقديم فهم علمي منهجي بعيداً عن المواقف المسبقة للسياسات الخارجية المختلفة لثلاث إدارات أميركية جمهورية وديمقراطية حيال الملف النووي الإيراني ،كما موقف الدول الحليفة للولايات المتحدة في مقابل الطروحات الإيرانية، وذلك من دون الدخول في التفاصيل الحدثية اليومية وهي كثيرة جداً ويمكنها أن تشتت انتباه القارئ .

منهجية البحث :

يستند البحث على المنهج المقارن عبر مقارنة سياسات الإدارات الأميركية الثلاثة (بوش الابن وأوباما وترامب) حيال ظاهرة واحدة معينة هي الملف النووي الإيراني بالتحديد ليقف على أوجه التماثل والاختلاف في تعاطيها حيال هذا الملف طيلة العقدين المنصرم فالمنهج المقارن هو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف بين ظاهرتين أو أكثر[2].

كما يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف الى وصف ظواهر أو أحداث أو سياسات وجمع المعلومات والحقائق والملاحظات عنها ووصف الظروف الخاصة بها وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع .ويقوم هذا المنهج بالبحث عن أوصاف دقيقة للظاهرة المراد دراستها عن طريق مجموعة من الأسئلة مثل: ما الوضع الحالي لهذه الظاهرة؟ من أين نبدأ الدراسة؟ ما العلاقات بين الظاهرة المحددة والظواهر الأخرى ؟ما النتائج المتوقعة لدراسة الظاهرة؟ والاجابة على هذه الأسئلة تتم من خلال جمع الحقائق والبيانات عن الظاهرة ومحاولة تفسيرها[3].

مرتكزات البحث النظرية :

يسير البحث منهجياً على هدي المنظورات الكبرى الثلاث التي حكمت تحليل العلاقات الدولية الى اليوم وهي الواقعية والليبرالية والبنائية-الوظيفية.

فرغم أن **النظرية الواقعية** في العلاقات الدولية طبعت بطابعها كل السياسات الخارجية[4]للدول تقريباً،وتحديداً الولايات المتحدة،لاسيما في وقت الأزمات فان النظريات البنائية الوظيفية والليبرالية تساعد

هي الأخرى في فهم السياسات الدولية وتبقى أدوات موثوقة في مجال التحليل الموضوعي الذي يعتبر بأنه لا وجود لوجهة نظر تحليلية كاملة متكاملة كافية تغني عن غيرها من الأدوات.

بالنسبة للنظرية الواقعية فقد اتخذت لنفسها مكانة مرموقة خلال القرن العشرين في تحليل الأزمات التي عصفت به كالحربين العالميتين والأزمات الدولية الكبرى وتحولات القوة وتوازناتها وطبيعة النظام الدولي. فالفاعل الأساسي من هذا المنظور هو الدولة من دون منازع والتي من أهم أهدافها تعظيم مصالحها والمحافظة على أمنها القومي. وهي لتحقيق ذلك تجري عملية حساب ما بين التكاليف والمكاسب المرجوة قبل اتخاذ القرارات التي تهدف الى تعظيم مثل هذه المكاسب أو على الأقل الحد من الخسائر المحتملة[5]. وينظر أصحاب الواقعية الى الساحة الدولية على أنها ساحة صراع تتسم بالفوضوية كون الدول تتنافس أو تتصارع فيها باستمرار بغية تحقيق أمنها وقوتها، في غياب قواعد واضحة تدير هذا الصراع. وهناك نوع من التراتبية بين الدول بحسب قوتها وقدراتها. هذه النظرة الواقعية الى العلاقات الدولية تتم بالتشاؤم حيال الطبيعة البشرية.

رائد الواقعية السياسية الأميركي هانس مورغانثو يدعو الى التطبيق الأفضل «للمبادىء الأخلاقية» ولكن من دون تهديد المصالح،ما يعني القيام بعملية موازنة ما بين احترام المبادئ أو القيم وتعظيم المصالح. الواقعية تفرق بين ما هو مرغوب وما هو ممكن في حالة معينة في زمان ومكان معين وتعطي الأولوية للمصالح الخاصة المباشرة مع محاولة المحافظة على الجانب القيمي في الحساب[6].

عبر تركيزها على تعظيم مصالح الدولة وأمنها تساعد هذه النظرية على فهم بعض الأفعال أو الفروقات ما بين الخطابات العلنية والاستراتيجيات الموضوعة من قبل الدول، تحديداً ايران والولايات المتحدة في بحثنا هذا. ويعتبر الواقعيون أن السياسة الخارجية هي وسيلة المحافظة على قوة الدولة وتعظيمها، وبحسب فهمهم للعلاقات الدولية فان تطوير هذه القوة يعلو على السياسة الداخلية وأن المشاكل الداخلية تختبىء خلف صورة الدولة القوية الموحدة على الساحة الخارجية. مورغانثو يشدد على البحث عن القوة كهدف أخير للدولة[7].

أما بالنسبة **للمنظور الليبرالي** فالدولة ليست بالفاعل الوحيد على الساحة الدولية التي تضم فواعل آخرين(أفراد،منظمات دولية ، ومنظمات غير دولية،لوبيات الخ.) لهم تأثير ينبغي أخذه بعين الاعتبار في تحليل العلاقات الدولية. فمثلاً في الشرق الأوسط هناك أحزاب وتنظيمات تلعب دوراً يغلب على دور الدول نفسها في الساحات المحلية والإقليمية وحتى الدولية. وتلتقي الليبرالية مع الواقعية في اعتبار أن الساحة الدولة تتسم بالفوضى، لكنها تختلف عنها باعتبارها أن ثمة مجموعة إنسانية تتطلع الى الازدهار والسلام وتعتنق مجموعة من القيم المشتركة في العلاقات الدولية، ما يعني أن مفاهيم الديمقراطية والتبادل والسلام وغيرها تؤثر كثيرا على النظام العالمي. من هنا الرغبة بخلق نظام دولي جديد قائم على الدبلوماسية العامة المنفتحة وعلى الليبرالية الاقتصادية والرقابة على التسلح والمحافظة على الأمن والسلم الدوليين. وقد ذهبت حملة باراك أوباما الانتخابية في العام 2008 في هذا الاتجاه كما اتسمت سياساته بالانفتاح والتعددية والليبرالية والحوار[8].

من هذا المنظور الليبرالي تنبغي الإشارة الى كتابات روبرت كيوهان وجوزف ناي التي تساعد على فهم سياسات أوباما. فقد وجه الكاتبان انتقادات شديدة للواقعية وسلطا الأضواء على الكلفة المرتفعة للحروب والنزاعات وعلى علاقات الارتباط المتبادل بين الدول والتي تزداد يوماً بعد يوم ما يزيد من منسوب المصالح المشتركة في ما بينها[9].

بالنسبة **للنظرية البنائية** فهي تعتبر أن المجتمعات تحكمها الأفكار والتصورات الخاصة الذاتية والمعنى الذي يعطيه أبناؤها للمصالح وليس الحسابات العقلانية للمصالح المادية كما تدعي النظرية الواقعية. البنائيون يعتبرون أن المسألة هي مسألة «بناء اجتماعي» والمصالح المادية تحتل موقعاً ثانوياً في لائحة أولوياتهم. وهذا لا يعني، بحسب الكسندر وندت، أن البنائيين يهملون القوة والمصلحة لكنهم يعتبروها مرتبطة بأفكار ورؤى الفاعلين أي بهويتهم وثقافتهم وايديولوجيتهم. وهكذا فان قاعدة الدولة لا تقوم على المصالح المادية ولكن على الأفكار[10].ولا يضع البنائيون الدولة في قلب أطروحتهم ولكن يعتمدون على مفهومين يتفاعلان باستمرار هما «السيستم» و«الفاعل» أو «البنية» و«الوكيل». وعلى ما يشرح وندت فان البنائيين يؤمنون أن البنية الدولية قائمة على تبادل المعارف أو القيم ،الأمر الذي يؤثر على السلوك والهوية والمصالح الدولتية[11].

الهيكل أو البنية تنشأ وتتغير وفقاً للأفكار والمعارف والتفاعلات التي تدخل في الرهانات. هناك أيضاً إرادة إعطاء مكانة مهمة لخلق وتقاسم بعض المبادئ الكبرى، تحديداً قواعد اللعبة الدولية، والفاعلون، ومصالحهم، الخ.، والتي لا تقوم فقط على القوة .

هذه المقاربات النظرية لا تتناقض كل منها مع الأخرى بل تتكامل في محاولة لفهم السياسات التي رسمت مسار العلاقات بين الولايات المتحدة وايران والتغيرات التي طبعت السياسات الأميركية حيال الملف النووي الايراني تحديداً بين إدارات بوش الابن وأوباما وترامب في العشرين سنة المنصرمة.

تقسيم البحث :

ينقسم البحث الى ثلاثة أقسام يهتم الأول بتطور العلاقات الأميركية-الإيرانية من المنظور النووي تحديداً والتي كانت علاقات تعاون وتحالف قبل أن تنقلب الى علاقات عدائية يسودها التوتر، كما يتناول هذا القسم المعضلات التي قد تثيرها إمكانية حصول ايران على السلاح النووي.

القسم الثاني يتناول موقف الادارتين الجمهورية في عهد بوش الابن والديمقراطية في عهد أوباما من الملف النووي الإيراني من خلال العقيدة النووية لكل منهما وتصور أو ادراك كل منهما للتهديد الإيراني وكيفية التعامل معه.

القسم الثالث يسلط الضوء على الاتفاق النووي الذي أبرمه الرئيس أوباما مع طهران في العام 2015وردود الفعل الدولية عليه، وهو اتفاق لم يعمر طويلاً لأن الرئيس الجمهوري دونالد ترامب الذي تسلم السلطة في بداية العام 2017 سارع الى الانسحاب منه، بالتوازي مع ضغوط مشددة وعقوبات اقتصادية ومالية ودعوات متكررة للعودة الى طاولة المفاوضات بحثاً عن «صفقة» جديدة واتفاق بديل. وغادر ترامب السلطة في العام 2021من دون تحقيق الهدف المتوخى .

الملف النووي في العلاقات الأميركية-الإيرانية:

عاشت العلاقات الأميركية-الإيرانية عصراً ذهبياً خلال الحرب الباردة لتصاب بانتكاسة كبرى مع وصول الملالي الى السلطة في طهران .خلال هذا العصر الذهبي استفادت ايران الشاه من الدعم الأميركي لتقوم ببناء برنامج نووي توقف مرحلياً مع الثورة الإسلامية ليعاد احياؤه في ما بعد ويضحي سبباً اضافياً للعداء المستحكم بين طهران من جهة وواشنطن وحلفائها من جهة أخرى. فنوايا ايران النووية تثير هواجس دول المنطقة وخارجها أيضا التي تجد فيها تهديداً لأمنها وسبباً لانتشار السلاح النووي وسقوط معاهدة منع الانتشار.

تحالف استراتيجي وتعاون نووي قبل «الثورة الإسلامية»:

تاريخياً تعود العلاقة الأميركية-الإيرانية الى العام 1856 عندما وقع البلدان معاهدة تجارية، لكنها علاقة بقيت دون دينامية تذكر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عندما أضحت ايران رهاناً استراتيجياً للولايات المتحدة بسبب موقعها الجيوسياسي المهم وثروتها النفطية الى درجة أنها-أي الولايات المتحدة وتحديداً السي.آي.ايه - قامت،بالتعاون مع بريطانيا، بتنظيم انقلاب على رئيس الوزراء محمد مصدق في العام 1951 رداً على محاولته تأميم النفط ،وأعادت السلطة الى نظام البهلوي الذي سيصبح من أقرب الحلفاء لواشنطن في العالم[12].وقد تطور التعاون بين الحليفين ليطال مجالات اقتصادية وعسكرية جديدة منها المجال النووي على وجه التحديد.

في العام 1955 قام حلف بغداد، وهو حلف عسكري ضم ايران وتركيا والعراق وباكستان وبريطانيا تحت زعامة الولايات المتحدة والذي عارضته مصر في عهد جمال عبد الناصر مع دول وحركات ثورية عديدة مما أدى الى توترات في المنطقة أهمها الحرب الأهلية اللبنانية في العام 1958. وبعد ذلك بعامين أي في العام 1960 تم توقيع اتفاق سري بين واشنطن وطهران وضع هذه الأخيرة تحت الحماية الدفاعية الأميركية وبموجبه التزمت طهران بحماية ما اتفق على تسميته «الخليج الفارسي» فأضحت بذلك «شرطي الخليج».

في ظل هذا التحالف مع واشنطن خطت ايران خطواتها الأولى في طريق بناء برنامج نووي بعد توقيع اتفاق «الذرة من أجل السلام» بين البلدين في العام 1957، وقتها هدف الرئيس ايزنهاور الى السيطرة على القطاع النووي العالمي الذي كان منفلتاً من كل رقابة[13]. هذا الاتفاق تضمن حيزاً سايكولوجياً مهمًا اذ أنه أولاً أراد البرهنة عن إمكانية الاستخدام البناء للتكنولوجيا النووية، وثانياً أراد الرئيس ايزنهاور تحدي البروباغاندا السوفييتية حول مقولة السلام، وثالثاً وأخيراً تحققت واشنطن بأن الانتشار النووي يرتبط أساساً بالقرارات السياسية الواعية. بتعبير آخر كانت واشنطن مقتنعة بأن تحديد ومنع برامج الطاقة الذرية ليس فقط لا يخففان من خطر الانتشار ولكن أيضاً يحملان مخاطر زيادته عبر تشجيع الجهود والمشاريع المستقلة والسرية منها على وجه الخصوص[14].

يمكن وصف قرار ايزنهاور هذا بأنه عقلاني ينسجم والنظرية الواقعية،كونه الأكثر انسجاماً مع المصلحة والأمن القومي الأميركي من وجهة نظر صاحب القرار الذي قام بهذا الخيار من جملة خيارات عديدة وكم هائل من المعلومات والتحليلات الموضوعة أمامه. وفي هذه الحالة الإيرانية وقع هذا القرار في استمرارية السياسة الخارجية الأميركية التي نجحت في ترسيخ نظام البهلوي الإيراني الحليف عبر انقلاب السي.

آي.ايه في العام 1953. لقد كان الهدف مزدوجاً: بداية كان القرار وسيلة للمحافظة على علاقة مميزة مع هذا البلد المصدّر للنفط والاستفادة من خدمات زعيم دولة اقليمية مهمة في ذروة الحرب الباردة، وتالياً هدف برنامج الذرة للسلام الى استخدام التعاون النووي السلمي كمحاولة لصد التوسع السوفييتي في المنطقة. وهكذا شرع شاه ايران وابتداء من العام 1959، في تطبيق برنامجه النووي عبر انشاء مركز أبحاث نووي في طهران وقدمت له واشنطن المفاعل النووي الأول بموجب الاتفاق الموقع .

بعد ذلك ومن ضمن الموقعين على معاهدة منع الانتشار النووي استحوذت ايران،في العام 1970، على وضعية البلد غير الحائز على السلاح النووي والتزمت،بموجب المادة الثانية،على عدم القبول من أي كان ،لا بطريقة مباشرة ولا غير مباشرة ، بنقل الأسلحة أو الأجهزة النووية اليها ،ولا بصناعة أو الاستحواذ، بأي طريقة من الطرق، على أسلحة أو معدات انفجارية نووية ،ولا عن البحث او الحصول على أي مساعدة من أجل صناعة الأسلحة النووية[15].بالإضافة الى ذلك انضمت ايران الى كل الإجراءات المنصوص عليها في اتفاق تبنته الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي تضمن احترامها لالتزاماتها المذكورة.

بعد أربع سنوات على ذك أنشأ الشاه منظمة الطاقة الذرية الإيرانية[16]وأحد أهدافها « الحصول على مفاعلات نووية من الدول الأجنبية» استباقاً لحصول شح في موارد الطاقة في المستقبل. هذا الطموح النووي الإيراني الذي يشوبه الغموض دفع واشنطن الى الامتناع عن منحه الحق بالتخصيب ومعالجة اليورانيوم وعن إعطائه أي مفاعل نووي جديد، الأمر الذي دفع طهران للتوجه صوب قوى عظمى أخرى مثل فرنسا التي وقعت معها بعض الاتفاقات في المجال النووي. وقد بدا الشاه وقتها وكأنه يريد تعديل صورته كتابع للأميركيين، في وقت بدأ يشتد عود معارضيه من الإسلاميين والشيوعيين والمعادين لما يسموه بالامبريالية الأميركية.

في العام 1979 نجحت «الثورة الإسلامية الإيرانية» في الإطاحة بالشاه والسيطرة على الحكم وفتحت عهداً جديداً في العلاقة مع «الشيطان الأكبر» الأميركي. وفي الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه احتل طلاب ايرانيون موالون للامام الخميني السفارة الأميركية في طهران حيث احتجزوا 52 دبلوماسياً أميركياً[17]، ودام هذا الاحتجاز حتى بداية العام 1981 وهي فترة أطلق عليها الخميني اسم» ثورة إسلامية ثانية» أدت الى سقوط الحكومة المؤقتة وقتها .ورغم أن الرئيس الأميركي جيمي كارتر أقر،للمرة الأولى، عقوبات على ايران الا أن محاولته انقاذ الرهائن عبر عملية عسكرية باءت بالفشل فكانت من أسباب هزيمته في الانتخابات الرئاسية أمام الجمهوري دونالد ريغان الذي تبنى خطاباً عالي النبرة حيال ايران.

لقد وصلت العلاقة الإيرانية-الأميركية وقتها الى المستوى الأدنى في تاريخها. فمن الجهة الأميركية هناك شعور بالمهانة حيال قضية الرهائن وبفشل السياسة الاميركية في الشرق الأوسط[18]. ومن جهة ايران بات الوصف الذي يطلق على أميركا هو «الشيطان الأكبر» والخطاب العام معادياً لما يسمى ب»الامبريالية الأميركية». وبقيت العلاقة مقطوعة بين البلدين حتى العام 2005 تاريخ عودة المفاوضات حول الملف النووي، وهي مفاوضات لم تمنع استمرار حالة العداء بين البلدين واعتبار كل منهما أن الآخر عدو يمثل مصدر تهديد لمصالحه[19]. أكثر من ذلك فان ايران متهمة بتمويل عدة تنظيمات إرهابية ودعمها بالأسلحة والتدريبات[20].

الطموحات النووية الإيرانية ومعضلة الانتشار والأمن الاقليمي :

بعد قيام «الجمهورية الإسلامية الإيرانية» أعلن الامام الخميني عن معارضته للتكنولوجيا النووية وتعليق العمل بالبرنامج النووي الذي اعتبره مكلفاً ومن دون فائدة[21].لكن لم يطل الأمر حتى عاد للاهتمام بالذرة وذلك في العام 1984 وذلك لأسباب عسكرية ، اذ أن ايران كانت قد انزلقت في أتون حربها المدمرة مع العراق ،وأخرى لاستخدام الطاقة في انتاج الكهرباء بسبب الحاجة المتنامية لها مع تزايد عدد السكان (45 مليون نسمة في حينه) وللمحافظة على المخزون النفطي من النضوب في المستقبل بسبب الارتفاع الملفت في استهلاكه ،ولأسباب أخرى طبية وبحثية وغيرها. وهكذا بدأت تتجه لتوقيع اتفاقات ثنائية مع دول كالصين(العام 1990) وباكستان(العام 1992) وروسيا (العامين 1992 و1995).هذه الاتفاقات زرعت الريبة والشك لدى الأميركيين من الأغراض الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني.

في العام 2002 انتشرت تسريبات عن قيام طهران ببناء مفاعل نووي سري يعمل على الماء الثقيل في أراك قادر على انتاج البلوتونيوم وعن تخصيبها لليورانيوم في مفاعل نانتز. وفي سبيل البرهنة عن حسن نواياها إزاء الشكوك الدولية وقعت طهران في العام 2003 على اتفاقين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يسمح الأول لهذه الأخيرة بالقيام بحملة تفتيش على مجمل الأراضي الإيرانية ويجبر الثاني ايران على الإعلان عن الأجهزة الجديدة.

بالطبع تنكر ايران وجود أي نية لديها لصناعة السلاح النووي الذي تعتبره محرماً شرعاً وانسانياً[22]، وفي الأصل وجد برنامجها النووي للتصدي لحاجات محلية غير أمنية بالمعنى العسكري لكن التحليل الموضوعي إزاء سلوك ايران الإقليمي والدولي يدفع الى الشك بنواياها المضمرة بمعزل عن التصريحات العلنية والتي قد تكون غير صحيحة و مخادعة و لطمئنة المجتمع الدولي.

ذلك أن لإيران مصلحة في الاستحواذ على التكنولوجيا النووية العسكرية وحتى السلاح النووي وذلك لعدة أسباب. هناك أولاً العزة الوطنية ومركز القوة الذي يرمز اليه هذا السلاح ولو من دون الحاجة لاستخدامه والذي أيضاً يمنح شرعية للنظام إزاء شعبه . الإيرانيون يتساءلون لماذا لا يحق لهم حيازة السلاح النووي ويحق للدول الكبرى وإسرائيل ثم الهند وباكستان منذ العام 1997؟ ولو كان لديهم مثل هذا السلاح في العام 1981 هل كان سيجرؤ صدام حسين على مهاجمتهم؟ وهم محاطون بقوى نووية كروسيا والهند وباكستان وإسرائيل والولايات المتحدة التي تنشر أساطيلها وقواعدها العسكرية في المنطقة. وايران تعتبر نفسها قوة اقليمية عظمى والسلاح النووي يحمي لها هذا المركز لفترة طويلة ممتدة.

بعيداً عن المجال العسكري يعتبر الإيرانيون أن من حقهم حيازة الطاقة النووية لأغراض سلمية وأن محاولات الولايات المتحدة منعهم هو تدخل مرفوض في شؤونهم الداخلية وسعي لإضعاف بلدهم من النواحي الاقتصادية والعلمية والأمنية وغيرها لمصلحة إسرائيل[23]. ولكن على الجانب الآخر ،خارج ايران، هناك هواجس جدية من مخاطر امتلاكها للسلاح النووي.

هناك أولاً خطر الانتشار النووي ،فمن يضمن ردود فعل دول إقليمية كبرى هي الأخرى كالمملكة العربية السعودية وتركيا التي قد تسعى هي الأخرى للحصول على السلاح النووي لاسيما وأنها مثل ايران لديها الدوافع مثل الشرعية والعزة الوطنية والأمن والردع والقوة الإقليمية وغيرها.

نعود هنا الى النظرية الواقعية التي تعتبر أن الدول تبحث عن تعظيم مصالحها وأمنها القومي ونفوذها الإقليمي ومكانتها الدولية. فالسعودية مثلاً عارضت البرنامج النووي الإيراني منذ بداياته لما يمثله من تهديد لأمنها ونفوذها ومصالحها لاسيما في وقت عبرت فيه ايران الشيعية وبشكل علني عن نيتها تصدير ثورتها للخارج القريب ثم البعيد. ويمكن للسعودية إذا شاءت أن تتوجه صوب باكستان لبناء برنامج نووي سراً أو جهاراً. وماذا نقول عن مصر وهي الدولة العربية الأكبر والأقوى والتي تملك الإمكانيات العلمية؟ في العام 2004 أعلنت وكالة الطاقة الدولية عن اشتباهها بوجود برنامج نووي مصري سري وبعدها بعامين أطلقت القاهرة برنامجها النووي السلمي[24].لكن مصر العربية التي لطالما دعمت قرارات مجلس الأمن الدولي لا مصلحة لها في خسارة الدعم الأميركي الاقتصادي والعسكري والسياسي وبالتالي فلن تسعى للسلاح النووي الا اذا امتلكته ايران الفارسية. الأمر نفسه تقريباً ينطبق على تركيا التي باتت قوة إقليمية كبرى تتدخل في غير مكان وتسعى لإعادة احياء أمجاد الأمبراطورية العثمانية.

نظام معاهدة منع الانتشار النووي بات هشاً ضعيفاً لاسيما بعد ثبوت حصول باكستان والهند وإسرائيل وكوريا الشمالية على السلاح النووي ومساهمتهم بانتشار الطاقة الذرية، وبعد عدم احترام الدول العظمى لالتزاماتها التي وقعت عليها في العام 2000 المتعلقة بالحد من ترساناتها النووية. فالصين ساعدت باكستان وكوريا الشمالية والولايات المتحدة غضت الطرف عن إسرائيل والهند وروسيا تساعد ايران ..الخ. وهكذا فالدول الكبرى تعطي الأولوية لتحالفاتها ومصالحها على حساب منع الانتشار النووي وبالتالي فهي لا تمثل نموذجاً يحتذى به للدول التي لا تمتلك السلاح النووي.

بالإضافة الى مخاطر الانتشار النووي هناك المعضلة الأمنية، بمعنى أنه وان كان صحيحاً أن حيازة السلاح النووي لا تعني بالضرورة استخدامه الا في حالات نادرة وفي مواجهة خطر وجودي ،الا أنه يخلق حالة من الخلل في ميزان القوى يحمل مخاطر حقيقية على منطقة تعاني في الأصل من عدم الاستقرار. فمنذ انتشار التسريبات والمخاوف من سعي ايران لامتلاك الطاقة النووية العسكرية والتوتر بات سمة علاقاتها المتوترة أصلاً مع دول الخليج العربيةو إسرائيل.

فالمعضلة الأمنية تطل برأسها في ساحة دولية وإقليمية تعاني من الفوضى بحسب النظرية الواقعية. فالجماعات والدول التي تعيش في مثل هذه الساحة تشعر بتهديد دائم لأمنها وبالخوف من مهاجمتها أو الهيمنة عليها من جماعات أو دول أخرى أقوى منها. لذلك فهي تسعى لتحصين أمنها بكافة الوسائل الممكنة، الأمر الذي يدفع بدوره الآخرين للاستعداد للأسوأ وهكذا ندخل في حلقة مفرغة من عدم الاستقرار.

إسرائيل رغم ضبابية برنامجها النووي من المؤكد أنها تمتلك مئات القنابل والرؤوس النووية. وهي تشعر بالتهديد الايراني كون الزعماء الإيرانيون يصدرون تهديداتهم بازالتها من الخارطة من حين لآخر، ولو لدوافع شعبوية وايديولوجية[25]. وهذا ما يقدم ذريعة مجانية لإسرائيل كي تزيد من قوتها وتتعاطى مع الملف النووي الإيراني على أنه يشكل خطراً وجودياً حقيقياً لها ،وتسعى للتقارب مع دول أخرى في المنطقة تشاركها مثل هذا الشعور وتعمل بواسطة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة[26]وغيرها على إقرار عقوبات دولية بحق ايران وبرنامجها النووي.

بالنسبة للمملكة العربية السعودية فالخوف ليس من استخدام ايران للسلاح النووي ضدها ولكن من انتشار هذا السلاح في وقت تتنافس القوتان الاقليميتان السنية والشيعية على الزعامة والنفوذ في منطقة

الخليج العربي والشرق الأوسط عموماً. لذلك تقف الرياض ضد البرنامج النووي الإيراني لكن من دون أن تسعى لبناء برنامج مماثل حتى اليوم. لكن التوتر بين البلدين تتزايد وتيرته لاسيما مع امتلاك ايران لأذرع إقليمية تعمل لمصلحتها في تهديد استقرار الدول الخليجية السنية والدول العربية الأخرى مثل العراق وسوريا ولبنان واليمن وصولا الى السودان وغيره. والخوف من أن تصل الرياض الى القناعة بأنه لا بد لها من حيازة السلاح النووي بدورها عبر شرائه أواستيراد التكنولوجيا من بلد صديق كباكستان السنية على سبيل المثال، ومواردها المالية كما علاقاتها الدولية تسمح لها بذلك.

الولايات المتحدة في مواجهة الخطر النووي الإيراني:

يتفق الجميع في الولايات المتحدة ، من جمهوريين وديمقراطيين وجماعات ضغط ووسائل اعلام وغيرها،على أن حيازة ايران للسلاح النووي تشكل تهديداً للأمن القومي الأميركي ولمصالح الولايات المتحدة ،بمعنى آخر يحتل البرنامج النووي الإيراني منزلة الخطر في المخيال الجمعي الأميركي. لكن مقاربته تختلف ما بين الجمهوريين الذين يحبذون سياسة العصا والديمقراطيين الذين يميلون الى سياسة الجزرة. فكيف تعاطت الادارتان الديمقراطية والجمهورية مع هذا الخطر؟

ادراك الخطرالنووي الإيراني في المخيال الأميركي:

كانت الولايات المتحدة السباقة الى حيازة السلاح النووي وحتى اسخدامه في أغسطس/آب 1945 ضد هيروشيما وناغازاكي في اليابان. واستمرت بالانفراد في حيازته حتى العام 1949 عندما قام الاتحاد السوفييتي باجراء الانفجار التجريبي الأول في العام 1949 لتتبعه بريطانيا في العام 1954 ثم فرنسا في العام 1956 وأخيراً الصين الشعبية في العام 1960 والتي باتت في ما بعد عضواً في مجلس الأمن الدولي محل الصين الوطنية[27]. لقد أضحى السلاح النووي حكراً على الدول العظمى وحرصت الولايات المتحدة عبر إجراءات عديدة منها معاهدة عدم الانتشار النووي[28]على منع خروج هذا السلاح من حلقة «النادي النووي» المتمثل بالدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، لكنها لم تنجح في ذلك. لقد نجحت دول عديدة ديمقراطية وغير ديمقراطية على حيازة هذا السلاح فلماذا التركيز الأميركي على ايران بالذات؟

بالطبع هناك مخاطر جمة عديدة تقبع خلف عسكرة البرنامج النووي الإيراني. فايران في المخيال الأمني الأميركي دولة خطيرة جداً من النواحي السياسية والأمنية وهي تمتلك العديد من أوراق القوة. موقعها الجيوستراتيجي مهم جداً ومواقفها السياسية تتسم بالراديكالية واستخدامها للسلاح النووي أمر لا يمكن استبعاده في ظروف معينة لاسيما ضد إسرائيل. وهي متهمة بدعم الإرهاب وبامكانية نقل مواد نووية خطيرة الى أذرعها الإقليمية مثل حزب الله اللبناني والمنتشرة في العراق والكويت والسعودية واليمن وقطر وغيرها. وهي في المحصلة معادية للولايات المتحدة وتصفها بالشيطان الأكبر.

وقد أضحت ايران قوة لا يمكن اهمالها ولاعباً لا يمكن تفاديه في مساعي إيجاد الحلول للأزمات في الشرق الأوسط والخليج العربي نظراً لما تمتلكه من عناصر القوة الجيوبوليتيكية والاستراتيجية. مساحتها الجغرافية الواسعة تمتلك حدوداً برية وبحرية مع خمس عشرة بلداً تقع على تقاطع العوالم العربية والفارسية والتركية والهندية والروسية. وهي نقطة التقاء لفضاءات جغرافية تمتد من الشرق الأوسط وآسيا الصغرى والقوقاز وشبه القارة الهندية والخليج العربي وبحر قزوين وبحر عمان. وهي تتقاسم مع عمان السيطرة

على مضيق هرمز حيث يمر الجزء الأكبر من الإنتاج البترولي والغازي الخليجي الحيوي للاقتصاد العالمي.

من الناحية الديمغرافية تحتل ايران المركز التاسع عشر في العالم من حيث عدد السكان(أكثر من 80 مليون نسمةحالياً)، وهذا الرقم يزيد عن عدد سكان العراق والكويت وعمان والسعودية قطر والامارات العربية والبحرين مجتمعين.

على المستوى العسكري تعتبر ايران الأقوى في منطقة الخليج العربي ،ورغم محدودية قواها الجوية والبرية وغيرها الا أن لديها برنامجاً صاروخياً بالستياً وصناعات عسكرية والأهم جماعات إرهابية موالية لها في طول المنطقة وعرضها. ومن ناحية الموارد الطبيعية تمتلك آبار بترول وغاز طبيعي من الأكبر في العالم وتقع ضمن المنتجين العشرة الأوائل في العالم للبترول والخمسة الأوائل للغاز الطبيعي.

وأخيراً في مواجهتها لإيران تريد الولايات المتحدة أن تحمي قدر الإمكان مصداقية معاهدة منع الانتشار النووي[29]عبر منع ايران من الاستحواذ على برنامج نووي عسكري وتفادي قيام سباق تسلح نووي خطير في الشرق الأوسط. وهكذا في عودة الى النظرية الواقعية فان الولايات المتحدة تعتبر أن البرنامج النووي الإيراني يشكل تهديداً لمصالحها ولسعيها الى النفوذ والمزيد من القوة بل خطراً مباشراً على حلفائها وعليها بالذات على المدى الطويل. وهذا ما يجمع عليه الحزبان الديمقراطي والجمهوري في واشنطن وكل جماعات الضغط ومؤسسات العصف الفكري ووسائل الاعلام. فكيف تصدت الادارات الأميركية المتعاقبة منذ العام 2000 الى هذا الخطر؟

إدارات بوش الابن وأوباما في مواجهة الخطر النووي الإيراني :

منذ قيام «الجمهورية الإسلامية الإيرانية» في ابريل/نيسان 1979 أعلنت عن عدائها المطلق للولايات المتحدة وفي المقابل اعتبرتها هذه الأخيرة عدواً وتهديداً لمصالحها. لكن التهديد أمر ذاتي أكثر منه موضوعي في ادراك وتصور وعمل الفاعل الدولي. من هنا ملاحظة أن اللاعبين الأساسيين المعنيين بالخطر الإيراني ،تحديداً إدارات بوش الابن وأوباما وترامب، لم يكن لهم الخطاب ولا السلوك السياسي نفسه حيال ما أجمعوا على تسميته بالتهديد النووي الإيراني.

أ- إدارة بوش

عقيدة إدارة بوش النووية :

في 11 سبتمبر/ 2001 حدثت تفجيرات نيويورك الإرهابية بعد وصول «المحافظين الجدد» الى السلطة مع إدارة بوش الابن بوقت قصير، وهي تفجيرات أتاحت لهم الفرصة الذهبية لتطبيق برامجهم المنشورة والمعروفة منذ زمن طويل والهادفة الى السيطرة على النظام الدولي لمرة واحدة والى الأبد. غداة هذه التفجيرات اجتاحت القوات الأميركية أفغانستان وراحت تستعد لغزو العراق . اتخذت السياسة الخارجية منحى جديداً بإعلان حرب عالمية على الإرهاب والدول الراعية له وإعادة النظر ببعض الاتفاقات الدولية لاسيما في مجال التسلح والرؤوس النووية وغيرها. قرر بوش الانسحاب الأحادي من اتفاق» الدروع المواجهة للصواريخ» الموقع مع الاتحاد السوفييتي في العام 1972 خلال حرب الباردة والذي كان يفرض قيودا على صناعة الأسلحة الاستراتيجية، بذريعة أن الزمن تخطاه، كما وضع حداً لالتزام يعود الى العام 1978 يفرض عدم استخدام السلاح النووي ضد بلد لا يمتلكه ،الأمر الذي يسمح له باستخدام مثل هذا السلاح في حربه

على الإرهاب .لكن واشنطن التزمت في الوقت نفسه مع موسكو ،في العام 2002، بالسير في طريق نزع الأسلحة النووية. على الرغم من ذلك أعلن آري فيشر الناطق الرسمي للبيت الأبيض وقتها :» مع تخفيض تلك الأسلحة سيتم إزاحة بعضها من مسرح العمليات وتدمير بعضها واحالة بعضها الآخر الى التقاعد في انتظار تدميرها في نهاية المطاف،كما ستبقى أسلحة أخرى في وضعية عدم انتشار كوقاية من الأحداث التقنية أو الدولية غير المتوقعة»[30].بذلك أرادت واشنطن الاحتفاظ بحقها في تعديل ترسانتها بحسب تصورها الخاص للتهديد. والهدف من نشر التوجه الجديد الذي اتخذته السياسة الخارجية الجديدة هو ردع دول أخرى لاسيما تلك التي وضعها الرئيس بوش في «محور الشر» من تطوير برنامج عسكري نووي. فرغم التخفيضات المتفق عليها في الترسانة الأميركية فان الأسلحة النووية تبقى عنصراً أساسياً في عقيدة بوش الدفاعية.

من منظور النظرية الواقعية تتكىء هذه القرارات على عنصرين أساسيين: المصالح الوطنية والأمن وهما مركزيين في النظرية التي تقول بأن الدول تبحث عن تعظيم وضمانة مصالحها وأمنها. الرئيس بوش سعى الى المحافظة على تفوق بلاده عبر سلاحها النووي.

كيف واجه بوش الخطر النووي الإيراني :

اختار الرئيس الجمهوري جورج بوش الابن توجيه سياسته الخارجية لمواجهة تهديدات آتية من عدة أنماط من الأعداء. وضع ثلاث دول هي ايران والعراق وكوريا الشمالية في ما أسماه «محور الشر». وفي العام 2002 في خطابه حول حالة الاتحاد أعطى توجيهاته للسياسة الخارجية بالقول:» هدفنا الثاني هو منع الأنظمة التي ترعى الإرهاب من تهديد أميركا أو أصدقائنا وحلفائنا بأسلحة الدمار الشامل (...) ايران تصدر الإرهاب وتسعى لمثل هذه الأسلحة بينما تقوم قلة غير منتخبة بقمع الشعب الإيراني وحرمانه من الحرية(...) مثل هذه النظم وحلفائها الإرهابيين تشكل خطراً جسيماً متزايداً، انها محور الشر الذي يهدد سلام العالم عن طريق توفير الأسلحة للإرهابيين (...) ثمن اللامبالاة سيكون كارثياً(...) أميركا سوف تفعل ما هو ضروري لحماية أمنها وحلفائها لكن الوقت ليس في مصلحتنا ولن أنتظر الأحداث بينما يتعاظم الخطر»[31].

من الواضح أن الطابع الأمني غلب على هذا الخطاب وهو الأول عن «حال الأمة» بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية. توجه الرئيس بوش الى شعبه وكل الذين استمعوا اليه في العالم ليقول بوضوح أن برنامج ايران النووي يشكل تهديداً للمصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها واصفاً ايران بأنها «دولة إرهابية معادية للعالم الحر» واضعاً إياها في قلب»محور الشر» واعداً بالقيام بكل ما من شأنه مواجهة هذا الشر. وهذا الكلام راح يتكرر على لسان بوش في مناسبة وغيرها خلال ولايته الأولى والثانية[32].

توجه الرئيس بوش الى الشعب الأميركي لاقناعه بوجود خطر إيراني ماحق وفي الوقت نفسه الى الشعب الإيراني كما فعل مراراً لاسيما في سبتمبر/أيلول 2006:»الى شعب ايران أتوجه بالقول: نحن نحترمكم ونحترم بلدكم(...) تستحقون الفرصة لتقرروا مستقبلكم بأيديكم وبناء اقتصاد يكافئ ذكاءكم ومواهبكم ومجتمع يسمح لكم بتحقيق امكانياتكم الهائلة. والعقبة الكبرى أمام هذا المستقبل هي أن حكامكم اختاروا انكار حريتكم واستخدام موارد أمتكم لتمويل الإرهاب وتأجيج الطرف والسعي وراء الأسلحة النووية(...) ويجب على ايران التخلي عن طموحاتها في مجال الأسلحة النووية، وعلى الرغم مما يخبركم به النظام فليس لدينا أي اعتراض على سعي ايران الى تنفيذ برنامج سلمي حقيقي للطاقة النووية»[33] وهكذا نلاحظ تعديلًا

في خطاب بوش، اذ لم يعد النظام الإيراني عدواً للولايات المتحدة فحسب بل عدواً للشعب الإيراني أيضاً والذي امتدحه بوش وحثه على رفض النظام الحاكم.

كما رأينا سابقاً ففي ولايته الأولى وفي مواجهة الإرهاب وتهديداته عمل بوش على تكريس الأحادية الأميركية وقرر الانخراط في «حرب عالمية على الإرهاب» وفي» حرب استباقية» لم يستثن فيها اللجوء الى استخدام القوة المسلحة. ايران غضت الطرف عن غزوه لأفغانستان حيث يختبئ عدوها بن لادن كما فعلت عندما قام باحتلال العراق وأسقط نظام صدام حسين عدوها اللدود، وكان الرئيس الإيراني الإصلاحي المعتدل محمد خاتمي قد أبدى الكثير من الانفتاح على الغرب وأميركا، لكن الأميركيين اعتبروا بأنه عاجز عن تغيير سياسات المرشد الأعلى خامنئي وبالتالي فانهم لم يتعاملوا بجدية مع توجهات خاتمي. وكان بوش قد وضع ايران في محور الشر وهدد مراراً،على لسان أركان ادارته، بتدمير المواقع النووية الإيرانية. ثم سادت القناعة في ادارته بأن تغيير النظام الإيراني يؤدي بحكم الواقع الى منع الانتشار النووي في الشرق الأوسط واكتسب هذا التهديد مصداقية جراء الاحتلال الأميركي لأفغانستان ثم للعراق حيث تم تغيير النظامين[34]. ونشرت الإدارة الأميركية في 7 فبراير/2004 مشروعها حول دمقرطة «الشرق الأوسط الكبير»[35]أو الأكبر والذي يتضمن تغييراً لأنظمة عديدة فيه حليفة وغير حليفة لواشنطن.

رغم ذلك فان سنوات المواجهة الطويلة بين واشنطن وطهران ،منذ العام 1979،دفعت إدارة بوش ،في ولايته الثانية،الى الاقتناع بأن للقوة الأميركية حدودها وبأنه ينبغي التعاون مع الحلفاء والاصدقاء[36]. من هنا الاتجاه المغاير الذي سوف تسلكه السياسة الخارجية الأميركية عبر استراتيجيتين متلازمتين: سياسة تعددية الطرف تنخرط فيها القوى الأوروبية وروسيا والصين، مع استخدام السلاح الاقتصادي أي بمعنى آخر سياسة «العصا والجزرة»[37].

بقيت رغم ذلك معضلة أخرى وهي أنه اذا كان صحيحاً أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يسعون الى الأهداف نفسها في سياساتهم الخارجية ،تحديداً الدفاع عن المصالح الوطنية والديمقراطية وحقوق الانسان، فالصحيح أيضاً أنهم اختلفوا حول الوسائل الآيلة الى تحقيق مثل هذه المصالح. الأميركيون تبنوا مقاربة الضغط عبر العقوبات الاقتصادية والتهديدات بالتدخل العسكري في حين أن الأوروبيين اعتبروا أن هذه المقاربة سوف تؤدي الى عزل ايران ودفعها للتصلب وتهديد استقرار الشرق الأوسط، وبالتالي ينبغي تبني مقاربة دبلوماسية تعتمد على التفاوض والحوارات البناءة مع الدولة الإيرانية. فادارة بوش الابن لم تتوصل الى أي حل للأزمة المستمرة منذ سنوات طويلة.

إدارة أوباما الديمقراطية سوف تتبنى هذه المقاربة الأوروبية.

ب- إدارة أوباما

العقيدة النوويةالأميركية في عهد أوباما:

فور وصوله الى البيت الأبيض أطلق باراك أوباما سياسة جديدة تتسم بالانفتاح وتسعى وراء هدفين: أولاً الدفاع عن مفهوم الزعامة الأميركية والذي يجب احياؤه وتلميع صورة بلاده التي تضررت كثيراً بفعل سياسات سلفه بوش الابن، فقد سعت سياسات أوباما الخارجية الى إستعادة العلاقات الوثيقة بالحلفاء عبر الالتزام بنزع التسلح أو الحد منه، وثانياً الدعوة الى عالم من دون أسلحة نووية. الهدف الأول يتضمن

مكافحة الانتشار النووي ما يفرض انخراطاً للمجموعة الدولية في الذهاب نحو نزع سلاح نووي شامل.

من هذه الزاوية نفهم خطاب أوباما في براغ في ابريل/نيسان 2009 الذي أعاد تعريف الاستراتيجية النووية الأميركية الجديدة. وفي نطاق المنطق الصفري (صفر أسلحة نووية) راهن على نزع التسلح عبر تعاون القوى النووية الكبرى الأخرى في سبيل المحافظة على معاهدة منع الانتشار.

في العام 2010 نشرت وثيقة « استعراض الوضع النووي» التي وصفت التغيرات التي حصلت في الساحة الدولية على المستوى الأمني قبل أن تحدد خمس أهداف للسياسة النووية الأميركية:[38]

- منع الانتشار النووي والإرهاب النووي
- تقليص دور الأسلحة النووية الأميركية في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة
- الحفاظ على الردع الاستراتيجي عند مستويات القوة النووية المنخفضة
- تعزيز الردع الإقليمي وطمأنة حلفاء الولايات المتحدة وشركائها
- المحافظة على ترسانة نووية آمنة وفعالة.

يبدو أن أوباما ابتعد عن استخدام العنف الذي كان يشكل محوراً مركزياً في السياسة الخارجية لسلفه بوش، لكن مع الاحتفاظ بفكرة المحافظة على التفوق النووي. فالقادة واعون لحدود مبدأ الردع، وعبر الإبقاء على التفوق فالهدف هو المحافظة على السيطرة في حيال ظهور تهديدات جديدة مفاجئة. وهذا ما نقرأه في مقدمة التقرير حول الموقف النووي:» وفي الوقت نفسه تعهد (الرئيس أوباما) بأنه ما دامت الأسلحة النووية موجودة فان الولايات المتحدة ستحتفظ بترسانة نووية آمنة وفعالة سواء لردع الخصوم المحتملين أو لطمأنة حلفاء الولايات المتحدة والشركاء الأمنيين الآخرين الى أن بامكانهم الاعتماد على التزامات أميركا الأمنية»[39].

من السهولة بمكان ملاحظة المعضلة التي وقعت فيها واشنطن بين التعلق بالزعامة النووية وتنفيذ مشروع نزع السلاح النووي ،فادارة أوباما لا تستطيع التخلي عن قوتها النووية لكن بات من مصلحتها حض دول كروسيا والصين الانخراط في حوار استراتيجي يقود الى تعاون دائم في مجال مكافحة الانتشار النووي.

ادراك إدارة أوباما للخطر الإيراني النووي وسبل مواجهته :

منذ بداية ولايته الأولى كشف الرئيس أوباما عن تغير في الادراك الأميركي للخطر الإيراني الذي لم يعد موجهاً للولايات المتحدة فحسب بل لكل المجموعة الدولية. من هذه الزاوية قرر العمل مع هذه المجموعة على حل المشكلة بدل السعي لحل أحادي أميركي. من هذا المنطلق أكد على» مبدأ الاحترام المتبادل كقاعدة لكل تفاوض دبلوماسي مع ايران ووضع نظراءه الإيرانيين على قدم المساواة» وهكذا أعلن أوباما أمام مجلس الأمن الدولي في 9 يونيو/حزيران 2010» لقد أوضحنا منذ بداية ادارتي أن الولايات المتحدة على استعداد للسعي الى حلول دبلوماسية لمعالجة الشواغل المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، ومددت عرض المشاركة على أساس المصلحة المتبادلة والاحترام المتبادل. ومعاً مع المملكة المتحدة وروسيا والصين وألمانيا جلسنا مع نظرائنا الإيرانيين وأتحنا الفرصة لاقامة علاقة أفضل بين ايران والمجتمع الدولي»[40].

رغم ابتعاد أوباما عن سلفه في تصوره للتهديد فانه هو الآخر لجأ الى المقاربة الأمنية. فرغم أن الخطر لم يعد موجهاً فقط الى الولايات المتحدة الا أنه بات موجوداً وموجهاً لكل المجموعة الدولية. أوباما أراد

جمع كل عناصر الأزمة قبل التحرك لحلها وهي: أولاً إسرائيل التي تشعر بتهديد وجودي وثانياً معاهدة عدم الانتشار التي وقعها النظام الإيراني والتي ينبغي المحافظة عليها وثالثاً العداء الإيراني للأميركيين الموجودين في المنطقة والذين قد يتعرضون لهجوم إيراني غير قادرين على التصدي له.

في العام 2009 كشف أوباما عن وجود موقع سري تحت الأرض في فوردو للتخصيب ،ما دفعه للقول:» القرار الإيراني ببناء مرفق نووي آخر من دون اعلام الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل تحدياً مباشراً للاتفاق السياسي في نظام عدم الانتشار(...) هذا الموقع يعمق من القلق المتزايد إزاء رفض ايران الوفاء بمسؤولياتها الدولية بما فيها الكشف على وجه التحديد عن كافة الأنشطة المتعلقة بالأسلحة النووية»[41].

وخلافاً لسلفه بوش توجه أوباما الى جمهور مختلف ليس لاقناعه بوجود خطر نووي إيراني فحسب ولكن لاقناعه بضرورة البحث عن حل سلمي دبلوماسي والتوصل الى اتفاق دولي. ومثل هذا الحل أمر جيد لمصلحة الاقتصاد والأمن الوطنيين. والى الشركات المتعطشة الى سوق ايران الذي يضم 80 مليون مستهلك تقريباً توجه أوباما مع الوعد بفتحه أمامها. والى الحلفاء العرب والإسرائيليين وعد بمتابعة تنفيذ ايران للاتفاق واحترام بنوده كافة.

في نهاية ولايته الأولى كان أوباما يعتقد بأنه لا يستطيع الفوز بولاية ثانية من دون التوصل الى اتفاق معقول مع ايران يشكل ارثاً له وبالتالي كان يشعر بضرورة التوصل لمثل هذا الاتفاق وبأسرع ما يمكن.

نقطة مهمة تنبغي الإشارة اليها وهي أن أوباما ابتعد ليس فقط عن سلفه بوش الابن ولكن أيضاً عن دول حليفة مثل دول الخليج وإسرائيل لقناعته بأن ايران ليست قريبة من انتاج السلاح النووي وأن الاتفاق السلمي معها لا بد أن يبعدها عن ذلك كما أن حيازة برنامج عسكري لا تعني أن استخدامها للسلاح النووي بات بحكم الأمر الواقع في المستقبل. وهكذا فان القرارات المتعلقة بإدارة الملف النووي الإيراني كانت تتراوح بين الضغوط والإجراءات العقابية والتعبير عن الرغبة بالحوار والتفاوض في سبيل التوصل الى حل سلمي مع إبقاء الباب مفتوحاً أمام الحل العسكري:» لقد أوضحت أنه لن يسمح لإيران بحيازة سلاح نووي (...) كما أوضحت تفضيلي لايجاد حل سلمي دبلوماسي للمسألة، ليس بسبب تكاليف الحرب فحسب بل أيضاً لأن التوصل الى اتفاق تفاوضي يوفر حلاً أكثر فعالية وديمومة وقابلية للتحقق»[42].

المقارنة بين ادارتي بوش الابن أوباما حول الملف النووي الإيراني تظهر أكثر من اختلاف وتناقض. من ناحية تصور أو ادراك الخطر النووي الايرني كان بوش يعتبره تهديداً مباشراً للمصالح الأميركية، في حين أن أوباما اعتبره خطراً يتهدد المجموعة الدولية بمجملها. بوش اعتبر الدول اما صديقة للولايات المتحدة واما عدوة لها ووضع ايران في الخانة الأخيرة أما أوباما فتبنى مقاربة أكثر مساواتية. وبالنسبة للوسائل الموضوعة توخياً لتحقيق الهدف كانت ادارتي بوش وأوباما على تناقض تام ،اذ أن بوش تبنى رد الفعل المباشر ضد النظام الإيراني من دون اغفال إمكانية التدخل العسكري عند الضرورة بينما أوباما،على العكس،استبعد أي استخدام للقوة العسكرية ودعم أكثر الدبلوماسية ودعا الى التعددية.

هذا بالنسبة الى تصور أو ادراك إدارة أوباما للخطر النووي الإيراني فكيف قامت عملياً بالتعامل معه؟

أوباما في مواجهة الخطر النووي الإيراني :

منذ بدايات حملته الانتخابية في العام 2008 وعد بعدم اللجوء الى استخدام القوة والعثور على حلول سلمية ودبلوماسية لمختلف الأزمات والنزاعات. وبذلك باتت الأزمة النووية الإيرانية حالة عملية يمكن له من خلالها البرهنة عن قدرته على إيجاد حل سلمي عن طريق الحوار. ومن جهة أخرى فان حل هذه الأزمة يتيح له الاستدارة صوب أسيا في سياسته الخارجية كما يخطط. لقد كان من الضرورة بمكان بالنسبة اليه أن يخرج الشرق الأوسط من حالة عدم الاستقرار ما يعفي واشنطن من الدخول في حرب جديدة في هذه المنطقة. وفي وقت انخرط الاتحاد الأوروبي في مفاوضات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ أكتوبر/تشرين الأول 2003 ومجلس الأمن الدولي وضع يده على الملف والعقوبات على ايران تتوالى ،فلم تنضم الولايات المتحدة رسمياً الى المفاوضات الا في العام 2008. فالرئيس أوباما رغم تبنيه لسياسة انفتاحية جديدة حيال ايران فانه وضع شرطاً وهو أن تنتهي المفاوضات بشكل إيجابي في غضون عام واحد والا فانه سيعمد الى إقرار عقوبات جديدة بحق ايران. وهكذا ففي العام 2009 تقدم أوباما بمقترحات جديدة تبين أنها غير مجدية لأن النظام الإيراني كان منشغلاً بالانتفاضة الشعبية الناتجة عن الاتهامات الموجهة له بتحريف الانتخابات لمصلحة المرشح أحمدي نجاد الذي سيصبح رئيساً للجمهورية. في السنة عينها تقدمت واشنطن باقتراح جديد لم يفض الى شيء قبل أن ينكشف سر قيام طهران ببناء مفاعل للتخصيب في فوردو ما دفع الكونغرس الى الدعوة لاقرار عقوبات جديدة على ايران. لقد تيقن أوباما بأن الأزمة تتطلب المزيد من الصبر والجهود قبل التوصل الى الحل المنشود. وهكذا عادت العلاقة الأميركية-الإيرانية الى المربع الأول نتيجة عدم تعاون ايران، وهنا اقترب أوباما من سياسات سلفه بوش لناحية فرض العقوبات على ايران أي استخدام السلاح الاقتصادي. لقد أقر عقوبات على المصرف المركزي الإيراني وقطاع الطاقة وذلك بالتوازي مع عقوبات أقرها مجلس الأمن الدولي[43]. هذا التوازي بين العقوبات الأحادية الأميركية والعقوبات الأممية شكل العمود الفقري لما سمي بسياسة « القاطرة المزدوجة» في وقت لم يتخل أوباما عن دعواته المستمرة للحوار. وبين العامين 2010 و2012 لم يتم التوصل الى أي اتفاق ما دفع الولايات المتحدة والصين وروسيا الى فرض المزيد من العقوبات وممارسة المزيد من الضغوط على طهران[44].

غداة انتخاب حسن روحاني رئيساً للجمهورية الإسلامية في العام 2013 عادت الحياة للحوار بحثاً عن مخرج ، ذلك أن روحاني انتخب على أساس برنامج يعد بحل المسألة النووية ورفع العقوبات عن ايران واعادتها الى المسرح الدولي. الرئيسان روحاني وأوباما الراغبان بحل المشكلة توصلا الى الاتفاق على عودة المفاوضات على أسس جديدة. وبفضل جماعة 5+1 المؤلفة من فرنسا وألمانيا وبريطانيا وروسيا والصين والولايات المتحدة تم التوقيع على اتفاق مبدئي في 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

بالتوازي مع وضع الاتفاق الوسيط موضع التنفيذ استمرت الدول في التفاوض بحثاً عن اتفاق على المدى الطويل والذي سيرى النور في 14 تموز/يوليو 2015 تحت مسمى «خطة العمل الشاملة المشتركة» JCPOA ليوضع موضع التنفيذ ابتداءً من 16 كانون الثاني/يناير 2016 .

الاتفاق النووي وخروج إدارة ترامب منه:

انتهت دبلوماسية أوباما بتوقيع اتفاق متعدد الطرف مع ايران(5+1) في فيينا في 14 يوليو/تموز 2015[45]أثار ردود فعل دولية عديدة لا سيما من الأطراف التي لم تجد مصلحة لها في هذا الاتفاق والتي

اعتبرت بأنه لن يمنع ايران من الاستحواذ على السلاح النووي .فلماذا وقع الموقعون على هذا الاتفاق وكيف عارضه المعارضون؟ هذا الاتفاق الذي لم يقوى على الصمود أمام نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 والتي أوصلت دونالد ترامب الى البيت الأبيض بناء على وعود انتخابية سارع الى تحقيقها وفي مقدمتها الانسحاب من اتفاقية فيينا.

الاتفاق النووي وردود الفعل :

هذا الاتفاق هو الأول بين واشنطن وطهران منذ القطيعة بينهما في العام 1979 ،وهو بالطبع ناتج عن التقاء مصالح الموقعين وعن تنازلات متبادلة[46]لكن ما هي بالتحديد أسباب التوقيع من الجهتين الإيرانية والأميركية؟

من ناحية الأميركيين منع الانتشار النووي هو السبب المعلن الأهم بحسب خطابات عديدة لأوباما،كما لبوش قبله. أراد أوباما أن يبدو كمنقذ لمعاهدة عدم الانتشار التي تتداعى وأن يكون الاتفاق سابقة يبنى عليها في هذا المجال. ومن المهم بدء مسار منع الانتشار من منطقة الشرق الأوسط بغية التفرغ للاستدارة صوب أسيا Pivot to Asia[47]بحسب المبدأ الذي أعلنته إدارة أوباما على لسان وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون. فامتلاك ايران للسلاح النووي يخلق حالة من سباق التسلح في الشرق الأوسط وبالتالي زيادة توترها و عدم استقرارها الأمر الذي يعيق استراتيجية التوجه صوب آسيا لمواجهة المد الصيني المتصاعد. ولا ننسى ضرورة طمأنة الحلفاء من دول الخليج واسرائيل اللذان يستشعران الخطر النووي الإيراني واللذان مارسا ضغوطاً كثيرة على واشنطن كي تعمل على منع ايران من الحصول على السلاح النووي، ولو أن الطريقة التي اعتمدها أوباما لم ترضيهما وبالتالي كانت معارضتهما للاتفاق النووي علنية واضحة.

هناك أيضاً قناعة أوباما بأنه بسبب الأوراق العديدة التي تمتلكها ايران من موقع جغرافي وثروة نفطية وتحالفات وأذرع إقليمية ودعم من قوى عظمى كالصين وروسيا فقد أضحت قوة إقليمية لا يمكن تجاهلها والتعامل معها فقط بأسلوب التهديد والضغط بعيداً عن الحوار والدبلوماسية البناءة. لذلك كان الوصول المتزامن تقريباً الى السلطة للرئيسين أوباما وروحاني فرصة للتركيز على المصالح المشتركة بين البلدين ووضع حد للقطيعة عبر الحوار والاتفاق. من هذه المصالح المشتركة مواجهة الجماعات التكفيرية السنية كالقاعدة وداعش، ومكافحة المخدرات كالأفيون الذي ينتج في أفغانستان وتعاون ايران مهم بسبب موقعها الجغرافي كممر لتهريب المخدرات الى الغرب . هذا دون أن ننسى العلاقات التجارية فايران الثمانين مليون مستهلك سوق مهم للأميركيين حيث أن هؤلاء المستهلكين عموماً يفضلون السلع والبضائع الأميركية والغربية على الصينية والروسية منها، كما أن ايران تشكل شريكاً مهماً في سوق النفط حيث أنها تمتلك الاحتياطي النفطي الرابع في الأهمية في العالم. ويأمل أوباما أن يتمكن الاتفاق من اقناع ايران بالتخلي عن طموحاتها النووية وأن الوكالة الدولية للطاقة ستكون حاضرة للتفتيش والرقابة في الخمس عشرة سنة بعد العام 2016 وعلى العموم فاذا التزمت طهران بالاتفاق فان العقوبات الموجهة ضدها سوف ترفع تدريجياً،وهذا مكسب للنظام وللبلد[48].

من ناحية طهران بالطبع يهمها رفع العقوبات عنها كما وعد الرئيس روحاني، والخروج من عزلتها الدولية ومن الفوضى الاقتصادية التي تخبطت بها طيلة سنوات عديدة. وعودة مليارات الدولار الى اقتصادها

يمكن توظيفها في جذب الاستثمارات وفي دعم الحلفاء أو الأذرع الإقليميين وفي تقوية النظام نفسه الذي أضعفته العقوبات في الداخل كما في الخارج. فبالنسبة للرئيس روحاني توقيع الاتفاق يعني أن الولايات المتحدة والدول العظمى باتت تعترف بشرعية النظام الايراني القوي والمستقر كما موقعه في الساحتين الإقليمية والدولية[49].

من ناحية أخرى تمارس ايران ما يسمى «الصبر الاستراتيجي» بمعنى أنه رغم أن الاتفاق يجبرها على تخفيض نشاطها المتعلق بتخصيب اليورانيوم الا أن ذلك ليس الا بصورة مؤقتة أي لخمس عشرة سنة يمكنها بعد ذلك من معاودة هذا النشاط ،كونها تمتلك القدرات العلمية والتكنولوجية ،بعد الاستفادة من حسنات الاتفاق النووي.

هذه النقطة الأخيرة مهمة جداً لأنها تعني بأن تفتيش وكالة الطاقة سيتوقف بعد 15 عاماً ما يعني أن ايران قد تعود لبرنامجها لا سيما وأن الاتفاق لا يمنعها من الاستمرار بالتخصيب ولو بشكل محدود وفي المجال السلمي. وهكذا فالاتفاق لا يفكك البرنامج الإيراني ويفرض على المفتشين الدوليين أن يطلبوا من السلطات الإيرانية بشكل مسبق الاذن بزيارة المواقع النووية ،الأمر الذي يتيح للسلطات الإيرانية وقتاً كافياً لسحب واخفاء كل منتج نووي ممنوع[50].

لهذه الأسباب وغيرها أيضاً كان للاتفاق معارضون كثيرون سواء في الولايات المتحدة أو خارجها ومن أهم هؤلاء إسرائيل والمملكة العربية السعودية.

القادة الإسرائيليون وصفوا الاتفاق بأنه «خطأ تاريخي» وذلك رداً على تعبير» انجاز تاريخي» الذي استخدمه أوباما[51].فبالنسبة لرئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو» الاتفاق الأفضل ينبغي أن يؤدي الى تراجع البنية الأساسية النووية الإيرانية الى حد كبير.الاتفاق الأفضل يجب أن يدفع ايرانالى تغيير سلوكها. يجب عليها أن توقف عدوانها في المنطقة وأن توقف ارهابها في جميع أنحاء العالم وأن توقف تهديداتها بالقضاء على إسرائيل. وينبغي أن يكون ذلك غير قابل للتفاوض وهذا هو الاتفاق الذي يجب أن تصر عليه القوى العالمية»[52].

بالنسبة لدول الخليج بقيادة السعودية تغير موقف أوباما من ايران يقوي نفوذها الإقليمي كما اذرعها الإرهابية الأمر الذي لن يساهم في عودة الاستقرار الى الشرق الأوسط،ثم أن رفع العقوبات عن ايران يعيدها بقوة الى السوق العالمي للنفط والغاز حيث تنافس دول الخليج وتعارض قراراتها المتعلقة بالأسعار وزيادة أو تخفيض الإنتاج.

المعارضة السعودية ومن ورائها مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمعارضة الإسرائيلية للاتفاق النووي والمدعومة من اللوبي الإسرائيلي في الداخل الأميركي ساهمتا كثيراً في اتخاذ الرئيس ترامب للمواقف المتشددة حيال الاتفاق وصولاً الى الانسحاب منه .

عقيدة ترامب النووية وادراكه للخطر الايراني:

قاد دونالد ترامب حملة انتخابية تحمل شعار «أميركا أولاً» واعادتها الى عظمتها والانسحاب من الاتفاقيات متعددة الطرف التي سبق ووقعتها مثل اتفاقية باريس للمناخ في نهاية العام 2015 كذلك الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني وغير ذلك[53]. وبعد وصوله الى البيت الأبيض عمل جاهداً على تطبيق

كل وعوده الانتخابية والتي تقع تحت عنوان ممارسة قيادة جريئة حازمة تضع مصالح الولايات المتحدة في رأس اهتماماتها وتقطع تماماً مع سياسات سلفه أوباما التي مارست ما سمي وقتها ب»القيادة من الخلف» leading from behindوالتي في رأي ترامب أضعفت النفوذ الأميركي في العالم.

بالنسبة لترامب ممنوع على أية دولة غير نووية أن تسعى للاستحواذ على السلاح النووي وينبغي فرض هذا المنع بكل الوسائل ومنها القوة العسكرية. وقد بدأ بتطبيق هذه السياسة على كوريا الشمالية والتي وصلت علاقته مع زعيمها كيم جونغ ايل الى مستوى التهديد المتبادل باستخدام السلاح النووي. لكنه سرعان ما اختار الدبلوماسية ليعقد مع الزعيم الكوري-الشمالي قمتين الأولى في سنغافورة والثانية في فيتنام ثم ليكون أول رئيس أميركي يلتقي نظيره الكوري-الشمالي على خط التماس الفاصل ما بين الكوريتين. لكنه سواء في سياسة حافة الهاوية أو الحوار الدبلوماسي لم ينجح في اقناع بيونغ يونغ بالتخلي عن ترسانتها النووية رغم اعلاناته المتكررة عن التهديد الذي تشكله هذه الترسانة على الأمن القومي الأميركي بشكل مباشر كما على الحلفاء في تلك المنطقة.

أما التهديد الأهم للمصالح الأميركية فهو التهديد الإيراني كونه أيضاً يهدد بشكل مباشر حلفاءه من إسرائيل الى دول الخليج العربية والشرق الوسط بشكل عام. والمنظمات التي يدعمها ويمولها الحرس الثوري الإيراني هي الميليشيات العراقية وحزب الله اللبناني والحوثيين في اليمن والميليشيات العاملة مع النظام السوري ناهيك بالخلايا الإرهابية المنتشرة حول العالم[54].من هنا عدم رغبة ترامب الانسحاب العسكري من منطقة الخليج والعراق لأنه يشكل قوة رادعة لإيران الذي تكاثرت في عهده التوترات الأمنية معها وكادت تتحول في غير مناسبة الى مواجهة عسكرية مباشرة.

رغم ذلك لم تسعَ إدارة ترامب للدخول في مغامرات عسكرية طويلة في الشرق الأوسط أو أي منطقة أخرى.انها تبحث دوماً عن الصفقات المربحة لكل الأطراف. يقول وزير الخارجية بومبيو بأن»ترامب يتميز عن غيره من الرؤساء الأميركيين بقدرته على فتح قنوات حوار مع الد خصومه»[55]وبأنه لا يتردد في قطع المفاوضات مع خصومه ،كما فعل في قمة فيتنام مع جونغ ايل، حين يشعر بأنها لن تسفر عن صفقة جيدة لمصلحة أميركا.

ويتعارض ترامب في مقاربته مع أوباما بشكل جذري لاسيما في الموضوع الإيراني اذ أنه يعتبر بأن الاتفاق النووي يتناقض تماماً مع المصالح الاميركية وبأن أوباما أبرمه لأنه كان يسعى لأي اتفاق بأي ثمن.

انطلاقاً من عقيدته هذه كان ترامب من أشد الرؤساء الأميركيين انحيازاً لإسرائيل التي قدم لها ما لم يفعله أي رئيس سابق (نقل السفارة الأميركية الى القدس،الضغط على دول عربية عديدة للتطبيع مع إسرائيل الخ.)،كذلك أظهر دعماً للحلفاءالمملكة السعودية والبحرين والامارات العربية المتحدة وعمل على إزالة الشوائب العالقة مع دول مثل مصر وتركيا وأيد قيام تحالف(ناتو) عربي يضم الى جانب دول مجلس التعاون الخليجي كل من مصر والأردن ،وذلك بهدف دعم الأمن في الخليج وإقامة درع صاروخي إقليمي والتصدي لجهود ايران للهيمنة على المنطقة، بالإضافة الى التعاون الاقتصادي بين الحلفاء. من هنا اهتمامه بالعلاقات مع تركيا ومصر نظراً لأهمية دورهما في الشرق الأوسط[56].

من الملفت أن عقيدة ترامب لا تتضمن أي إشارة الى مصلحة الولايات المتحدة في تسويق خطط للإصلاح السياسي أو التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط ،كما سبق وفعلت كل الإدارات السابقة المتعاقبة ،من ديمقراطية وجمهورية، بالإضافة لتخليه عن السياسات الداعية لمواجهة التطرف الشيعي-السني بل استبدله بدعم لحلفاءه في الاقليم في مواجهة ايران والوجود العسكري الإيراني في سوريا[57].

ترامب في مواجهة ايران: ضغوط وعقوبات وانسحاب من الاتفاق وصف كثيرون اتفاق 2015 النووي بأنه «تاريخي» لكنه رغم ذلك لم يؤد الى تطبيع العلاقات بين طهران وواشنطن ،ربما لأنه لم يتعلق سوى بالملف النووي من دون التطرق الى الملفات الأخرى الكثيرة العالقة بين البلدين مثل الإرهاب والبرنامج الصاروخي البالستي الإيراني ونفوذ ايران الإقليمي وغيره. كما أنه لقي معارضة شديدة من حلفاء الولايات المتحدة لا سيما السعودية و دول الخليج و بعض دول الاقليم وإسرائيل.وقد وصفه ترامب منذ بداية حملته الانتخابية بأنه» مجنون»[58]واعداً بالعمل على تعديله والبحث عن صفقة أفضل، لكن من دون أن يتقدم برؤية واضحة متماسكة لمثل هذه الصفقة بل أن سلوكه اتسم بالتهور والمواقف المفاجئة وغير المتوقعة. وقد طلب من الأوروبيين في 12 مايو/أيار 2018 العمل لدى الإيرانيين على إيجاد أتفاق أفضل والا فانه سوف ينسحب من الاتفاق الحالي، لكن الإيرانيين ردوا،على لسان علي أكبر ولايتي مستشار خامنئي، بأنهم سوف ينسحبوا هم أيضاً من الاتفاق اذا فعلت واشنطن[59]. وأكد ذلك وزير خارجية ايران محمد جواد ظريف بعبارات «واضحة تماماً وصارمة(...) بأنهم لن يخضعوا للتهديدات الأميركية (...) ولن يعودوا للتفاوض مجدداً على الاتفاق»[60]. وهكذا أعلن ترمب في احدى تغريداته انسحاب بلاده من الاتفاق النووي الموقع مع ايران كما أعلن مستشاره للأمن القومي جون بولتون بأن كل العقوبات التي رفعت بموجب الاتفاق سوف يعاد تطبيقها على ايران وبأن المذكرة التي وقعها الرئيس ترامب تمنع توقيع أي عقد جديد مع ايران[61]. هذا القرار يعكس تقارباً جديداً مع إسرائيل ان لم نقل خضوعاً لتوجهات رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو لجهة الأهداف كما الوسائل في مواجهة ايران، ما قد يستفز القوى المتطرفة في المنطقة ويقود الى تهديدات جديدة للولايات المتحدة وإسرائيل على السواء،بحسب المعارضين لقرار ترامب من أميركيين وأوروبيين وغيرهم[62]. بالطبع قضى قرار ترامب على كل أمل بتطبيع العلاقات مع ايران التي راح يفرض عليها المزيد والمزيد من العقوبات وهي راحت ترد بالمزيد من الخطوات في اتجاه توتير الأوضاع وممارسة سياسة حافة الهاوية مباشرة وعبر أذرعها الإقليمية بالتوازي مع تسارع برنامجها الصاروخي البالستي وتطوير برنامجها النووي عبر الرفع التدريجي لنسب تخصيب اليورانيوم وصناعة المزيد من مولدات الطرد المركزي المتطورة. وطيلة ولايته الرئاسية لم تنجح دعوات ترامب لإيران للعودة الى التفاوض حول اتفاق جديد ،مع مغريات ووعود قدمها لها اقتصادية وسياسية وغيرها، في احداث أي تعديل في الموقف الإيراني الرافض لاعادة النظر بالاتفاق الموقع مع أوباما وال5+1[63]. وقد انتهت ولاية ترامب من دون تحقيق الأهداف التي سعى اليها في ما يتعلق بلي ذراع ايران واجبارها على التراجع عن برنامجها النووي أو الصاروخي البالستي، الأمر الذي دفع منافسه الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية جو بايدن الى الوعد بالعودة الى استخدام الدبلوماسية كما سبق وفعل باراك أوباما.

الخاتمـة و النتائج :

عرفت السياسة الخارجية الأميركية حيال الملف النووي الإيراني تواصلاً وانقطاعاً بين الإدارات الأميركية الجمهورية والديمقراطية. كان لكل إدارة ادراكها الخاص للخطر الإيراني كما لسبل واستراتيجيات مواجهته وذلك بحسب الظروف الدولية المتغيرة كما أثر في ذلك الصعود المتنامي للقوة الإيرانية في محيطها عبر الأذرع والحلفاء من دول وتنظيمات إرهابية. بالطبع لعبت الظروف الداخلية في الولايات المتحدة دورها مثل اللوبي الإسرائيلي وانتقال الكونغرس من أغلبية ديمقراطية الى أغلبية جمهورية أو العكس ونشاط جماعات الضغط وغيرها. الا أن البيئة الدولية كان لها التأثير الأكبر كون البيئة الداخلية تملك رؤية موحدة وادراك مشترك للخطر الإيراني النووي.

اشترك الرؤساء الأميركيون في ضرورة المحافظة على أمن الحلفاء ،من إسرائيل الى دول الخليج العربية ،من ايران كما في محاولة اشراك الدول العظمى وأوروبا ومجلس الأمن الدولي والوكالة الدولية للطاقة النووية في معالجة الملف النووي الإيراني وكلهم مارسوا الضغوط والعقوبات على ايران وان بوتائر مختلفة. وبالتوازي مع الضغوط والعقوبات كلهم حاولوا دفع ايران الى طاولة المفاوضات بحثاً عن هدفهم المشترك وهو إيقاف البرنامج النووي أو وضع العثرات في طريقه تفادياً لامتلاكه التكنولوجيا العسكرية.ولكن يمكن بسهولة ملاحظة القطيعة التي حدثت في التعامل مع هذا الملف لاسيما بين بوش وأوباما بداية. فهذا الأخير بذل كل الجهود الممكنة للتوصل الى اتفاق وكان له ما أراد، هذا الاتفاق يقطع مع سياسة بوش الابن كما فعلت كل القرارات التي اتخذها أوباما والذي وصل الى السلطة مع الوعود باحداث مثل هذه القطيعة. الأمرنفسه حدث مع وصول ترامب الى السلطة بناء على وعود بالقطيعة مع سياسات أوباما ومن ضمنها الانسحاب من اتفاقية فيينا ومن كل الاتفاقيات المتعددة الطرف التي أبرمتها إدارة أوباما، هذا رغم ردود الفعل الداخلية والدولية المنددة بالسياسات المتهورة التي مارسها ترامب[64].

الإدارة الأميركية	سياساتها حيال الملف النووي الايراني	ملاحظات
جورج بوش الابن(2001-2008)	عقوبات اقتصادية صارمة في الولاية الأولى ومحاولة العثور على اتفاق دولي في الفترة الثانية . واقعية مفرطة مع بنائية-وظيفية في الولاية الاولى وبعض من الليبرالية غير المكتملة في الولاية الثانية.	. الهدف شل الاقتصاد الإيراني في البداية، ولكن بعد ذلك تغيير الخطة أو السياسة في اتجاه صفقة كبيرة تقدم لإيران بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين.
باراك أوباما(2008-2016)	ضغوط دولية في الولاية الأولى بعد فشل محاولات الانفتاح، والمفاوضات متعددة الطرف في الولاية الثانية توصلاً لاتفاقية فيينا. ليبرالية انفتاحية تعددية مع بعض من البنائية-الوظيفية في الولايتين.	اشراك المجتمع الدولي للضغط على ايران اقتصادياً ولكن في الوقت نفسه عرض على ايران صفقة الخطة المشتركة (استمرارية عرض بوش)

الإدارة الأميركية	سياساتها حيال الملف النووي الايراني	ملاحظات
دونالد ترامب (2016- 2020)	ضغوط قصوى وسلاح العقوبات الاقتصادي واقعية مفرطة في ولاية لم تجدد.	الانسحاب من الاتفاق النووي واستمرار الضغوط والعقوبات القصوى.

في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني 2020 هزم ترامب على يد منافسه الديمقراطي جو بايدن ،ومجدداً بناء على وعود بالقطيعة مع سياسات السلف ترامب التي خربت علاقات واشنطن مع الحلفاء والأصدقاء في العالم من دون أن تؤتي ثمارها في ملف مهم جداً هو الملف النووي الإيراني. وفور وصوله الى البيت الأبيض قام بايدن بتعيين روبرت مالي ، الذي كان على رأس فريق أوباما التفاوضي مع ايران وتوصل معها الى الاتفاق النووي، ضمن فريق وزير الخارجية ،كما قام بايدن بتشكيل فريق عمل(جيك سوليفان،أنتوني بلينكن،وليام بيرنز، ويندي شومان ...) هو من موروثات عهد أوباما، وكلهم من المساهمين الأصليين في الاتفاق النووي الأصلي القديم، وأقصى طموحهم هو احياؤه مع بعض الإضافات الشكلية غير الملزمة[65].

المصادر والمراجع:

الكتب العربية

الكتب

(1)العزي غسان «سياسة القوة، سوسيولوجيا النظام الدولي والقوى العظمى» مركز البحوث والدراسات والتوثيق، بيروت .2000، فصل» الملف النووي بعد الحرب الباردة»

(2)المحمودي ، محمد سرحان « مناهج البحث العلمي»، دار الكتب ،صنعاء، الطبعة الثالثة 2015،ص.76سليم محمد السيد «تحليل السياسة الخارجية «،مكتبة النهضة المصري ة، القاهرة ،الطبعة الثانية 1998

الدوريات:

(1)مشرف وسمي الشمري «المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني وطبيعة التعامل الإيراني»، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية،المجلد3 السنة6 العدد .20

(2)هالة محمود دودين «السياسة الأميركية تجاه الملف النووي الإيراني 2000-2019» مجلة مدارات إيرانية، برلين ألمانيا .،العدد 4،يونيو 2019، ص ص.144-165

(3)جواد الحمد «تحليل الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته «،مجلة دراسات شرق أوسطية ،عدد 73،2015، ص ص.-134.133

(4).هيئة التحرير، «أبرز بنود الاتفاق النووي «مجلة شؤون الأوسط، عدد 151، 2015، ص ص.-45 47

(5)مصطفى اللباد «الخفي في اتفاق جنيف بين ايران والدول الست الكبرى» مجلة الدراسات الفلسطينية ،عدد 97،.2014،ص ص.13-18

(6)معاهدة منع الانتشار النووي واتفاق الذرة من اجل السلام

(7)محمد ،نعمة حسن، «أزمة الرهائن الأميركيين في ايران 4 نوفمبر 1979-20 يناير 1981» مجلة بحوث الشرق الأوسط،.عدد 34، 2014، ص ص.175-342.

(8)الصحف والمواقع الإلكترونية

(9)عماد الدين أديب «باي باي واشنطن»...هالو طهران تل أبيب»، جريدة الشرق البيروتية،2021/8/9

(10)جريدة الحياة اللندنية 2004/2/7

(11)«البرنامج النووي الإيراني» الجزيرة.نت،2015/6/18

(12)صحيفة النهار البيروتية في2018/5/18

(13)في 4 أغسطس/آب 2021 أعلن الرئيس المنتخب إبراهيم رئيسي بأن البرنامج النووي الإيراني سلمي و»السلاح النووي .محرم شرعاً في عقيدتنا» ،صحيفة النهار البيروتية،2021/8/5

BOOKS

(1)Alexander Wendt،"Ideas all the way Down?: ON the Constitution of Power and Interest"،in: Social Theory of International Politics"،Cambridge University Press،UK،1999،p.135

(2)Cf Jack Donnelly،"Realism and International Relations"،Cambridge Univ. Press،2000،p.1213-

(3)Cf.ArunVishwanathan"Iranian Nuclear Agreement: Understanding the Non Proliferation Paradigm"،Contomperary Review of the Middle East،SAGE Publications India، 3(1)،2016،pp.322-

(4)Cf David W.Lesch and Mark L.Haas "The Middle East and the United States: A Historical and Political Reassessment" ،sixth edition، Hachette Book Group،2018.

(5)Hans Morgenthau،"Politics Among Nations:The Struggle for Power and Peace"،5th ed. Alfred[7]A.Knopf،New York،1978،pp.1016-.

(6)Robert Keohane and Joseph Nye jr."Power and Interdependance"،4th.ed.Harvard[10] University،2012،pp.3639-

(7)Rajiv C.،SamuelS.،"DeepDisquiet:Israel and the Iran Nuclear Deal"،Contemporary Review of theMiddle East" (3)1 April 2016،P.54

(8)Sheldon S.Wolin"Politics and Vision:Continuity and Innovation in Western Political Thought"،Princeton[9] Univ.press،2004

(9)Periodicals

(10)BahgatGawdat،"Nuclear Priferation:The Islamic Republic of Iran"،Indiana University ofPensylvania،International Studies Perspectives،Vol.7،N.2،May 2006،pp.124136-.

(11)Cf.NaderEntessar and KavehL.Afrasiabi"Trump and Iran:From Containment to Confrontation"،ed.Rowman and Littlefield،2019.Richard Nephew،"Evaluating the Trump Administration's Approach to Sanctions،Case:Iran"،Columbia/SIPA،Nov.2019. International Crisis Group"Iran Sanctions Under the Trump Administration"،Jan. 15،2020

(12)Elaine Sciolino،"United States and Europe Differ Over Strategy On Iran"،in The New York Times،January 29،2005

(13)Egypt Enveils Nuclear Power Plan، BBC September25،2006

(14)FarhadRezaei،" The American Response to Pakistani and Iranian Nuclear Proliferation .A Study inParadox" ،Asian Affairs،Vol.48،N.1،2017،p.34

(15)Kenneth Lieberthal "The American Pivot to Asia" Foreign Policy ،December 21،2011

(16)Karen DeYoung and Anne Gearan،"United States out of Iran Nuclear Deal،Calling the Pact" AnEmbrassment"،The Washington Post،May 8،2018

(17)Leon Hadar،"Trump's Strategy for the Middle East is Working"،The National Interest"،May 17،2018

(18)Matthew Petti" ،Did a cyber-Weapon Blow Up an Iranian Missile Factory-And Is This Cyber-War?" ،The National Interest ،July 1،2020

(19)Manuel Dorion-Soulie،" Nixon ،Kissinger and the Shah. The United States and Iran in the Cold war" ،Etudes Internationales،vol.47،N.1،2016،p.152

(20)Milena Sterio،" President Obama's Legacy: the Iran Nuclear agreement? "،Case Western Reserve Journal of International Law،Vol.48،2016،p.71

(21)MojtabaAbdollahi،"The Effect of Zionist Lobby on America's Foreign Policy Towards The Islamic Republic of Iran"،Journal of Politics and Law،Vol.9(7)،2016،pp.262269-

(22)Michael Pompeo"confrontingIran:The Trump Administration Strategy"،ForeignAffairs،November/December 2018

(23)Mark Landler "Trump Abondons Iran Nuclear Deal he Long Scorned"،in The New York Times،May 8،2018

(24)Milena Sterio"President Obama's Legacy:the Iran Nuclear Agreement?"Op.Cit.p.7778-

(25) "Obama gives a speech about the Iran Nuclear Deal"،AmericanUniversity،Washington D.C. Washington post،August 15،2015

(26)Peter Beinart"American Needs to Start Telling the Truth about Israel's Nukes"،The New York

(27)SebnemUdum،"Fix it or Nix it?An Analysis of the Trump Administration's Policy on the Iran Nuclear Deal(JCPOA)"،Turkish Studies،Vol.1314-،Spring 2018،PP.211231-

(28)SeriffGhali Ibrahim and Mike OwohBenjamin"Impact of U.S.Withdrawal from the Joint Comprehrnsive Plan of Action on the Gulf Region and the Word"،African Journal of .

(29)Law،Vol.2،Issue2،2019،PP.115-

(30) Times،Aug.11،2021

(31)Ynet and Reuters،'Netanyahu:World should be Negociating" better Deal"on Iran Nuclear Program"،Ynetnews.com،January 4،2015

(32)Youtube May 3،2018 "Iran Will Not renegotiate or add Onto Nuclear Deal "Daily Mail.

(33)Websites

(34)Ari Fischer،"PressBriefing"،The James S.Brady Press Briefing Room،WashingtonD.C.،January 9،2002. http://www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=61619

(35)Cf for instance the Speech of George W.Bush،Capitol Hilton Hotel،Washington D.C.Sept.5،2006:https://georgebush-whitehouse.archives.gov/news/20064-20060905/09/.html

(36)"Statements by President Obama on UN Security.https://obamawhitehouse.archives.gov./the-press -office/200925/09//statements-

(37)president-obama.

(38)Speech of George W.Bush،"President Bush Adresses United Nations Assembly"،UnitedNations،New York،Sept.19،2006. https://georgebush-Whitehouse.archives.gov/news/releases/20064-200609/09/html

(39)Speech of Barak Obama"Barak Obama Adresses on UN Security Council Sanctions Against Iran"،United Nations ،NewYork،June9،2010.https//www.americanrhetoric.com/barakobamaspeeches.htm

(40)Speech of George W.Bush،The United States Capitol،WashingtonD.C.،January29،2002. https://georgebush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002-20020129/01/11html

(41)The Washington Post ،May 18،2018

الهوامش:

(1)Cf.NaderEntessar and KavehL.Afrasiabi"Trump and Iran:From Containment toConfrontation",ed.Rowman and Littlefield,2019.Richard Nephew,"Evaluating the Trump Administration's Approach to Sanctions,Case:Iran",Columbia/SIPA,Nov.2019. International Crisis Group"Iran Sanctions Under the Trump Administration",Jan. 15,2020.

(2) محمد سرحان المحمودي «مناهج البحث العلمي», الطبعة الثالثة (صنعاء: دار الكتب , 2015),ص.76.

(3)المرجع نفسه ص47

(4)أنظر محمد السيد سليم «تحليل السياسة الخارجية»,مكتبة النهضة المصرية,القاهرة,,الطبعة الثانية 1998 ، ص 27

(5)Cf Jack Donnelly,"Realism and International Relations",Cambridge Univ. Press,2000,p.1213-.

(6)Hans Morgenthau,"Politics Among Nations:The Struggle for Power and Peace",5th ed.AlfredA.Knopf,New York,1978,pp.1016-.

(7)Ibid.

(8)Sheldon S.Wolin"Politics and Vision:Continuity and Innovation in Western Political Thought",PrincetonUniv.press,2004.

(9)Robert Keohane and Joseph Nye jr."Power and Interdependance",4th.ed.HarvardUniv ersity,2012,pp.3639-.

(10)Alexander Wendt,"Ideas all the way Down?: ON the Constitution of Power and Interest",in: SocialTheory of International Politics",Cambridge University Press,UK,1999,p.135.

(11) Ibid.

(12)Cf David W.Lesch and Mark L.Haas "The Middle East and the United States: A Historical and Political Reassessment" ,sixth edition, Hachette Book Group,2018.

(13)أنظر خطاب الرئيس الأميركي ايزنهاور أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حول برنامج» الذرة للسلام» في 1953/12/8.

(14)Matthew Petti" ,Did a cyber-Weapon Blow Up an Iranian Missile Factory-And Is This Cyber-War?" ,TheNational Interest ,July 1,2020.

(15)هذا بموجب معاهدة منع الانتشار النووي واتفاق الذرة من اجل السلام

(16)»البرنامج النووي الإيراني» الجزيرة.نت,2015/6/18 أنظر أيضاً: مشرف وسمي الشمري «المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني وطبيعة التعامل الإيراني», مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية,المجلد3 السنة6 العدد 20

(17)محمد ,نعمة حسن, «أزمة الرهائن الأميركيين في ايران 4 نوفمبر 1979-20 يناير 1981» مجلة بحوث الشرق الأوسط, عدد 34, 2014, ص ص.175-342.

(18)Manuel Dorion-Soulie," Nixon ,Kissinger and the Shah. The United States and Iran in the Cold war" ,Etudes Internationales,vol.47,N.1,2016,p.152.

(19)19 ()FarhadRezaei," The American Response to Pakistani and Iranian Nuclear Proliferation .A Study in Paradox" ,Asian Affairs,Vol.48,N.1,2017,p.34.

(20)20 ()Ibid

(21)21 ()Milena Sterio," President Obama's Legacy: the Iran Nuclear agreement? ",Case Western Reserve22 Journal of International Law,Vol.48,2016,p.71.

(22)في 4 أغسطس/آب 2021 أعلن الرئيس المنتخب إبراهيم رئيسي بأن البرنامج النووي الإيراني سلمي و»السلاح النووي محرم شرعاً في عقيدتنا» ,صحيفة النهار البيروتية,2021/8/5.

(23)هذا على الأقل فحوى عدد كبير من تصريحات واعلانات المسؤولين الإيرانيين طيلة عقود طويلة

(24)Egypt Enveils Nuclear Power Plan,BBC September25,2006.

(25)في خطاب علني في تشرين الأول/أكتوبر 2005 أعلن الرئيس الإيراني أحمدي نجادي أن إسرائيل يجب أن تمحى من الخارطة. وبعدها توالت مثل هذه الإعلانات على ألسنة مسؤولين سياسيين ومن الحرس الثوري.

(26)MojtabaAbdollahi,"The Effect of Zionist Lobby on America's Foreign Policy Towards The IslamicRepublic of Iran",Journal of Politics and Law,Vol.9(7),2016,pp.262269-

(27)أنظر غسان العزي «سياسة القوة, سوسيولوجيا النظام الدولي والقوى العظمى» مركز البحوث والدراسات والتوثيق,بيروت 2000, فصل» الملف النووي بعد الحرب الباردة».رقم الصفحة

(28)Cf.ArunVishwanathan"Iranian Nuclear Agreement: Understanding the Non Proliferation Paradigm",Contomperary Review of the Middle East,SAGE Publications India, 3(1),2016,pp.322-

(29)لكن إسرائيل شكلت استثناءً في هذا المجال فقدغضت الطرف واشنطن على برنامجها النووي العسكري منذ الاتفاق بين الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون ورئيسة الوزراء غولدا مائير الذي يقضي بعدم تصريح أي من الدولتين بامتلاك إسرائيل أسلحة نووية والتزام واشنطن بعدم الضغط على إسرائيل لاخضاع برنامجها النووي للرقابة الدولية.قادة أميركا أمضوا نصف القرن الماضي وهم يتظاهرون بجهلهم للبرنامج النووي الإسرائيلي.وعندما قامت إسرائيل باختبار سلاح نووي في المحيط الهندي في العام 1979 قامت إدارة كارتر بالتستر عليه.وبالرغم من تعهد أوباما بالسعي الى إيجاد عالم خال من الأسلحة النوية فان ادارته أحبطت مؤتمراً للأمم المتحدة يهدف الى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية, وذلك لمنع أي نقاش حول الترسانة النووية الإسرائيلية. أنظر

(30)Peter Beinart"American Needs to Start Telling the Truth about Israel's Nukes",The New York Times,Aug.11,2021

(31)Ari Fischer,"PressBriefing",The James S.Brady Press Briefing Room,WashingtonD.C.,January 9,2002.31 http://www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=61619

(32)Speech of George W.Bush,The United States Capitol,Washington D.C.,January29,2002. https://georgebush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002-20020129/01/11html

(33)Cf for instance the Speech of George W.Bush,Capitol Hilton Hotel,Washington D.C.Sept.5,2006:https://georgebush-whitehouse.archives.gov/news/20064-20060905/09/.html

(34)Speech of George W.Bush,"President Bush Adresses United Nations Assembly",UnitedNations,New York,Sept.19,2006. https://georgebush-Whitehouse.archives.gov/news/releases/20064-200609/09/html.

(35)BahgatGawdat,"Nuclear Priferation:The Islamic Republic of Iran",Indiana University of35Pensylvania,International Studies Perspectives,Vol.7,N.2,May 2006,pp.124136-.

(36)جريدة الحياة اللندنية 2004/2/7

(37)Elaine Sciolino,"United States and Europe Differ Over Strategy On Iran",in The New York Times,January 29,2005.

(38)GawdatBahgat. Op.Cit.P.320.

(39)Nuclear Posture review,April 2010 p.iii

(40)Ibid

(41)Speech of Barak Obama"Barak Obama Adresses on UN Security Council Sanctions Against Iran",United Nations ,NewYork,June9,2010.https//www.americanrhetoric.com/barakobamaspeeches.htm.

(42)"Statements by President Obama on UN Security.https://obamawhitehouse.archives.gov./the-pressoffice/200925/09//statements-president-obama.

(43)"Obama gives a speech about the Iran Nuclear Deal",AmericanUniversity,Washington D.C. Washington post,August 15,2015.

(44)Cf.International Crisis Group,Op.Cit.

(45)أنظر:أ.هالة محمود دودين»السياسة الأميركية تجاه الملف النووي الإيراني 2000-2019» مجلة مدارات إيرانية ,برلين ألمانيا,العدد 4,يونيو 2019, ص ص.144-165

(46)جواد الحمد «تحليل الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته»,مجلة دراسات شرق أوسطية,عدد 73,2015,

ص ص.133-134

(47)أنظر أيضاً:هيئة التحرير،»أبرز بنود الاتفاق النووي»مجلة شؤون الأوسط, عدد 151, 2015, ص ص.-45 47

(48)مصطغى اللباد «الخفي في اتفاق جنيف بين ايران والدول الست الكبرى» مجلة الدراسات الفلسطينية,عدد 97, 2014,ص ص.13-18.

(49)Kenneth Lieberthal "The American Pivot to Asia" Foreign Policy ,December 21,2011.

(50)48 ()Milena Sterio"President Obama's Legacy:the Iran Nuclear Agreement?"Op. Cit.p.7778-.

(51)Ibid.p.78

(52)Ibid.

(53)Rajiv C.,SamuelS.,"DeepDisquiet:Israel and the Iran Nuclear Deal",Contemporary Review of the Middle East" (3)1 April 2016,P.54.

(54)Ynet and Reuters,'Netanyahu:World should be Negociating" better Deal"on Iran NuclearProgram",Ynetnews.com,January 4,2015.

(55)Michael Pompeo" confronting Iran :The Trump Administration Strategy",Foreign Affairs, November/ December 2018

(56)Ibid.

(57)Ibid.

(58)Leon Hadar,"Trump's Strategy for the Middle East is Working",The National Interest",May 17,2018.

(59)Ibid.

(60)The Washington Post ,May 18,2018

(61)2018/5/18صحيفة النهار البيروتية في.

(62)Youtube May 3,2018 "Iran Will Not renegotiate or add Onto Nuclear Deal "Daily Mail.

(63)Karen DeYoung and Anne Gearan,"United States out of Iran Nuclear Deal,Calling the Pact" An Embrassment",The Washington Post,May 8,2018

(64)Mark Landler "Trump Abondons Iran Nuclear Deal he Long Scorned",in The New York Times,May 8,2018.

(65)SebnemUdum,"Fix it or Nix it?An Analysis of the Trump Administration's Policy on the Iran Nuclear Deal(JCPOA)",Turkish Studies,Vol.1314-,Spring 2018,PP.211231-.

(66)SeriffGhali Ibrahim and Mike OwohBenjamin"Impact of U.S.Withdrawal from the Joint Comprehrnsive Plan of Action on the Gulf Region and the Word",African Journal of Law,Vol.2,Issue2,2019,PP.115-.

(67) عماد الدين أديب «باي باي واشنطن»...هالو طهران تل أبيب», جريدة الشرق البيروتية,2021/8/9.